جامعة محمد بوضياف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: استراتيجية

العنوان

جامعة الدول العربية بين مبادرات اصلاحها ودورها في تسوية النزاعات العربية

اعداد الطالب:

عابي مريم

السنة الجامعية:2018/2017

فهرس المحتويات

- الاهداء.....
- الشكر.....
- الملخص.....
- فهرس المحتويات.....
- مقدمة.....ب
- مبررات اختيار الموضوع.....ب
- الاشكالية.....ت
- اهداف الدراسة.....ث
- الفرضيات.....ث
- الاطار النظري.....ج
- الاطار المنهجي.....خ
- الاطار المفاهيمي.....د
- تقسيم الدراسة.....ذ

الفصل الأول:الجامعة العربية وهيكلتها

تمهيد.....2

- المبحث الاول:النشأة والتأسيس.....3
  - المطلب الاول:الخلفية التاريخية.....3
  - المطلب الثاني:بروتوكول الاسكندرية واصل التسمية.....4

- المبحث الثاني:المبادئ والاهداف.....5
  - المطلب الاول :الاهداف.....5
  - المطلب الثاني:المبادئ.....8
- المبحث الثالث:الهيكل التنظيمي.....12
  - المطلب الاول:العظوية في الجامعة.....12
  - المطلب الثاني:اجهزة الجامعة واختصاصاتها.....13

الفصل الثاني:الجامعة العربية في تسوية النزاعات العربية- العربية

تمهيد:.....21

المبحث الاول:دوافع النزاعات العربية.....23

- المطلب الاول:الاسباب السياسيةّ ،الفكرية والاجتماعية.....23
- المطلب الثاني الاسباب الادارية والمالية.....25

- المبحث الثاني:اساليب الجامعة في تسوية النزاعات العربية–العربية.....27
  - المطلب الاول:تقصي الحقائق.....27
  - المطلب الثاني:المساعي الجيدة ومصالحة الاطراف.....28
- المبحث الثالث:تقييم دورالجامعة في تسوية النزاعات العربية –العربية.....30
  - المطلب الاول:نجاحاتهاالجامعة في مجال تسوية النزاعات 30
  - المطلب الثاني:اخفاقات الجامعة في مجال تسوية النزعات.....33

الفصل الثالث:مبادرات اصلاح الجامعة العربية

- تمهيد:.....46
- المبحث الاول:مبررات اصلاح الجامعة العربية.....48

- المطلب الاول:عجزه الجامعة في تسوية النزعات العربية.....48
- المطلب الثاني:التحولات في النظام العالمي وتداعياته على الجامعة.....50

- المبحث الثاني:العوائق التي تواجه اصلاح الجامعة.....52
  - المطلب الأول:العوائق السياسة والاقتصادية.....52
  - المطلب الثاني:العوائق التنظيمية.....66
- المبحث الثالث:اصلاحات الجامعة العربية.....69
  - المطلب الأول:إصلاح الجامعة من خلال تعديل الميثاق وتطويره.....69
  - المطلب الثاني :إصلاح الجامعة من خلال إنشاء وتفعيل هياكلها.....71
  - المطلب الثالث:إصلاح الجامعة من خلال توسيع صلاحيات المجلس.....73

خاتمة.....77

المراجع.....81

الإطار العام للد راسة

مقدمة

يعد تأسيس الجامعة العربية حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية اسفرت عن امضاء برتوكول الاسكندرية في :1944/10/07 صاحبه بعد خمسة اشهر قيام جامعة الدول العربية في :22/مارس 1945 تمثل مصالح جميع الدول العربية ولتحقيق التعاون فيما بينها وتعميقه، والعمل على الدفاع على مصالحها امام الدول الاجنبية وتمثيليها فيء المجالس الدولية،

لقد كان لقيام جامعة الدول العربية اهمية كبرى في التاريخ السياسي المعاصر للوطن العربي باعتبارها تجسد ارادة الدول العربية الجماعية كما تعمل على جمع شعوبها في اطار الامة الواحدة ،فضلا عن كون قيام الجامعة يمثل نظاما قوميا عربيا للعمل الجماعي يهدف الى توثيق التعاون وتعزيز العمل العربي المشترك في جميع المجالات وخاصة في مجال الامن القومي ومواجهة التهديدات الخارجية والتنسيق السياسي بين الدول الاعضاء كما تسعى لتحقيق هدفها الاسمى وهو الوحدة والاندماج في كتلة عربية واحدة، هذا وقد برز دور الجامعة العربية اتجاه العديد من القضايا العربية والاقليمية حيث تعاملت مع المسائل والتحديات التى واجهت الدول الاعضاء على الصعيد الداخلي والخارجي ولم يقتصر دورها في فض النزاعات بالاعتماد على وسيلتي الوساطة والتحكم وانما قامت بالمساعي الحميدة وتقصي الحقائق وارسال لجان لتحقيق والتوفيق.

مبررات اختيار الموضوع:

ان هذا الموضوع بحسب رأي المتواضع يحتاج لدراسة اعمق وجهد اكبرومنهجية ادق سيما وانه يتعلق بالدرجة الاولى بكياننا وهويتنا باعتبارنا جزء من الامة العربية ،فكانت هناك مبررات ذاتية واخرى موضوعية فاما الذاتية فكانت:

- فلعل السبب الرئيسي هو ذلك الشغف الذي ينتبني كما هوحال باقي فرد من افراد هاته الشعوب العربية التي تريد المزيد من معرفة ما يجري في وطننا العربي ،والقوى الفاعلة فيه والادوار التي تؤديها هاته المنظمة العريقة في ظل تحولات يشهدهل العالم العربي والعالم اجمع
- الرغبة الملحة لطرح حملة اقترحات لاصلاح هته المنظمة من اجل ان تنفض الغبار عن دورها وتفعل اكثر،

واما الموضوعية:

- اختيار لهذا الموضوع لايتوقف عند الوصف والتفسير بل يتعدى لان يكون ذا قيمة علمية وعالمية بحيث احاول الوصول من خلاله الى نتائج موضوعية جيدة . بتقديم اقترحات في الاخير لعلها تكون مفيدة لطرح دراسة جديدة

الإشكالية :

اذا كانت جامعة الدول العربية هي المؤسسة المرجعية المتخصصة في ادارة الصراع وحلها فقد كان منتظرا منها ان تقوم بدور فاعل وايجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول الاطراف وتساهم في ارساء بيئة مستقرة كما هو شأن المنظمات الاقليمية الاخرى ،وكلها احدث منها نشلأة ولاتقوم بين اعضاءها هذه المشتركات (اللغة،الثقافة،الدين ووحدة المصير) لكن المؤسف حقا ان جامعة الدول العربية اخفقت في حل الكثير من المنازعات العربية .فكان على الجامعة ان تطور من امكانياتها وقدراتها بغية لعب دور اقليمي ومؤثر وسط هذا الوضع

ومنه فإن اشكالية هذه الدراسة تمحورت حول :

ماسبب اخفاق جامة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية؟

وتفرعت عنه جملة اسئلة فرعية :

1-ماطبيعة النزاعات العربية واشكالها؟

2- .ماهي اهم الوسائل التي اتخذتها الجامعة لتسوية النزاعات تسوية سلمية؟

3-ماالشرط الواجب توافرها لكي يكون قرار مجلس الجامعة نافذا وملزما؟

4-وهل تعديل ميثاق الجامعة سوف يسمح بتجاوز الازمات العربية؟

اهداف الدراسة:

هذا الموضوع المدروس يكتسي اهمية بالغة فكان هدفي هدفان واحد علمي واخر عملي:

1-هدف علمي: سعيت من خلاله الى معرفة واكتشاف الحقائق على احسن وجه وقد استخدمت عدة مناهج بغية فهم واستيعاب هذه الدراسةللخروج بنتائج موضوعية عن الجامعة ودورها في تسوية النزاعات العربية وكذا الاصلاحات التي تعمل على تطبيقيها داخلياوعلى مستوى منظومة نشاطها خاصة وان الجامعة تعرف تحديات ورهانات جديدة اضافة الى الحسابات الموجودة في علاقة الدول العربية ببعضها كل هذا قادني للخوض ةالبحث في هذا الموضوع.

2-هدف عملي:هدف كان الوصول الى عمل اكاديمي ابرز من خلاله دور واهمية جامعة الدول العربية ببعضها البعض.

الفرضيات:

انطلاقا من الاشكالية المطروحه ارتايت ان اصوغ الفرضيات التالية ؟

1-غياب الاداراة السياسية الحقيقة لدى الدولة الاعضاواضافة الى الصراعات في اروقة الجامعة هي العائق الاكبر امام محاولات الاصلاح الداخلي للجامعة مما ادى بها الى عدم تفعيل العمل العربي المشترك.

2-تفعيل العمل العربي المشترك يمنحها القوة للتغلب على المشكلات والنزاعات العربية.

الاطار النظري:

تعرف النظرية على انها مجموعةمن التعليمات المدعمة والاكيدة ،اما مجموعة من القوانين ،وتشير الى مفهوم النظرية العلمية كمجموعة مترابطة من التعريفات والبديهيات والقضايا وقد اقتبست من المفاهيم الرياضية

- يعرف روس (ROSS) النظرية على انها بناء متكامل يظم مجموعة تعريفات واقترحات وقضايا عامة تعلق بظاهرة معينة بحيث يمكن ان يستنبط منها منطقيا مجموعة من الفروض القابلة للاختبار [1]

ونظرا للاهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية اظافة الى تحقيقها لنتائج مهمة فقد ارتأيت ان اعتمد من خلال هذه الدراسة على النظرية الوظيفية نظرا لملائمتها لموضوع البحث وكونها تزودنا بتحاليل وتفاسير قيمة .

تعتبر النظرية الوظيفية من اهم النظريات التي قدمت تصورا في التنظيم الدولي يهدف لتحقيق تعاون دولي وتعتبر كذلك امتدادا للنظرية التقليدية التي جاءت في فترة مابين الحربي العالميتين والتي قامت على افكار الباحث البريطاني الروماني الاصل" دافيد ميتراني"[2] الذي اطلق من المسلمات متفائلة حول امكناية تطوير وتحسين المجتمعات اذ اعتمدت وسائل عقلانية ونفعية لذلك،ويؤكد "ميتراني" انه يمكن اقامة مجتمع دولي مسالم وخالي من الحروب عبر التعاون في مجاللات النفعية، كما يرى ان الدولة (الامة) لايمكن ان تتفادى لوحدها النزعات والمشاكل الاجتكاعية والاقتصادية لان المجتمع الدولي مقسم بصفة تعسفية الى وحدات تستندو الى الاقاليم بدلا من المشاكل المراد حلهاوالمراد حسبه هو انشاء مؤسسات تقوم على الوظيفة لا على الاقليم من اجل حل المشاكل المطروحة وهذه المؤسسات تستبعد

[1] عدلي ابو طاحون ،مناهج واجراءات الحبث العملي ،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،1998 ،ص84

[2] ريمون حداد، العلاقات الدولية،بيروت، دار الحقيقة ،2000،ص206

الحل العسكري في العلاقات الدولية وتمكن من اقامة وحدات متكاملة لازالة المصاعب ، وبالتالي فالنزاعات والحروب سوف تختفي عند تعميق اواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات وان ضعف التعاون في هذه المجالات سوف يؤدي الى التصادم بين الدول.

تعتبر المدرسة الوظيفية الجديدة امتدادا للمدرسة الوظيفية التقليدية ، ويعتبر"ارسنت هاس" احد اهم رواد هذه المدرسة التي قدمت الاطار الفكري لنشوء الجماعة الاوربية والتكامل عند هاس يعني العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولاءهم وتطاعاتهم وانشطتهم السياسية الى مركز جدير ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول القومية[3]

اما بخصوص مسألة السيادة فالوظيفة الجديدة لاتحد من دور سيادة الدول بل ترى انها ستكون سيادة جديدة في ظل النظام الجديد في اتجاه فدرالي من تغليب كلي للسيادة الوطنية.

تعتبر الديموقراطية بالمفهوم الغربي هي احدى المسلمات الرئيسية للوظيفة الجديدة حيث تكون القرار السياسي هو حاصل ديناميكية العلاقات والتحالفات القائمة في القوى السياسية ومجموعات المصالح لان التقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين في دولتين مختليفتين يصب في مسار التكامل ولو ابدت السلطة السياسية معارضتها لذلك المسار فوسائل الظغط الرسمية والغير رسمية وقنوات التأثير القائمة في الديموقراطيات الغربية تساهم في ايصال موقف مجموعة الظغط الى السلطة لتحويله حسب الموازين القائمة مثلا الى قرار سياسي وهذا لمصلحة التكامل.

اذن تعتبر الوظيفة الجديدة عن نموذج هام جدا في فهم واقع التكتلات الاقليمية وسياسات الاندماج الدولي ، ومن هنا ارى اهمية هذه المقاربات في تطبيق عملية التكامل العربي ،

[3] عباس عبد البديع، العلاقات الدولية:اصولها وقضاياها المعاصرة،القاهرة،مكتبة عين الشمس،1988،ص268

خاصة في اطار الجامعة العربية نظرا لما تمتلكهدول الجامعة العربية من امكانيات متعددة ووتتوصل الى تحقيق الوحدة على الطريقة الاوربية.

الاطار المنهجي:

المنهج لغة:الطريق الواضح البين المستقيم المنبسط، الذي نميزه على المناهج الاخرى،وهو الاسلوب او الطريقة التي يعتمد عليها الباحث ويعد موضوع المناهج العلمية من الموضوعات الجوهرية للقيام بالدراسات واعداد البحوث وتطبيق نتائجها في مجال العلوم الانسانية والطبيعية على حد سواء وينظر الى المنهج العلمي على انه الاساس السليم للحصول على البيانات والنتائج موثوق فيها ووضع توصيات قابلة للتطبيق ونظرا لاهميو المنهج العلمي فقد ظهر علم مستقل يتناول دراسة المنهج او المنهجية [4]

وسوف اعتمد في دراسة على مجموعة من المناهج وهيا:

1- المنهج التاريخي:يستعمل المنهج التاريخي من قبل الباحث للاطلاع على احداث الماضي ونظرا لاحتوائه على جمع منهجي ففيه يتم نقد لمصادر التاريخ وكل الظواهر والاحداث التي مضى عليها زمن طويل او قصير كما يساعد هذا المنهج الباحث في دراسة الوثائق لوضعها في سياقها السيو تاريخي للتوصل الى فهم موضوعي للماضي وهذه القراءة الصحيحة للتاريختساعد على توضيح الرؤية للباحث، فكل هاته الخصائص تفيدنا بشكل كبير في دراسة تاريخ الجامعة العربية من حيث نشّأتها والفواعل الرسمية والغير الرسمية المساهمة في ظواهرها وكذا معرفة الامتداد التاريخي لما يعرف بالقومية العربية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: يعتبر الوصف احد مستويات البحث العلمي ،اضافة الى التحليل والتفسير يستعمل هذا المنهج من اجل استحضار حادثة او الاحاطة بجوانب

[4] مصطفى محمود ابو بكر، البحث العملي :تعريفه،خطواته ، مناهجه، الاسكندرية :الدار الجامعية،2002،ص52

موضوع ما ،ويساعد على التعرف اكثر على الحقائق كما هيا عليه في الواقع،مع البحث في الاسباب والنتائج وربط الظواهر فيما ببيها لنبني تصورا حول الموضوع قيد البحث ويقوم هذا المنهج بتفسير الوضع القائم للظاهرة او المشكلة من خلا ل تحديد ظروفها وابعادها ووصف العلاقات بينما يهدف الوصول الى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة او المشكلة.

وسوف استعين بهذا المنهج قصد وصف وتحلبيل العلاقات القائمة بين الدول الاعضاء لاجامعة العربية ودور هذا التفاعل في التأثير على قرارات الجامعة العربية خاصة مايتعلق بالاوضاع السياسية الراهنة في الوطن العربي.

الاطار المفاهيمي:

1-المنظمة الاقليمية:هيا تجمعات اقليمية يتم اشأها بموجب اتفاقيات تعقد بين عدة دول مختلفة تترابط علاقاتها بالتضامن وحسن الجوار لحماية مصالحها وتنمية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومجالات حفظ السلم والامن وفقا لاهداف ومبادئ التي تقوم عليها هيأت الامم المتحدة[5]

وتنقسم المنظمات الاقليمية الى ثلاث مجموعات رئيسيةبناءا على اساس توجيه المنظمة وهي[6]:

أ- المنظمة السياسية العامة،

ب- المنظمة ذات الاتجاه الامني العسكري،

ت- المنظمات الوظيفية.

2-النزاعات العربية:

[5] عبد السلام صالح عرفة،التنظيم الدولي ، ط2، الاسكندرية :منشورات الجاكعة المفتوحة،1997،ص37.

[6] يوسف حتي :النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان : دار الكتاب العربي،1985،ص261-262

تقسيم الدراسة:

يتناول موضوع البحث هذا دراسة حول:**جامعة الدول العربية بين مبادرات اصلاحها ودورها في تسوية النزعات العربية**

واعتمادا على المنهجية المتبعة في هذا البحث واستنادا للاشكالية المطروحة فقد تضمنت هذه الدراسة ثلاث فصول رئيسية.

- سنتناول في الفصل الاول:الجامعة العربية وهيكلتها

نتطرق من خلاله في المبحث الاول :نشأة الجامعة وتأسيسها من خلال رصد خلفية تاريخية لنشأتها ،وكذلك دراسة برتوكولات الاسكندرية ثم نعالج في المبحث الثاني ،مبادئ الجامعة واهدافها حيث سوف اتطرق بالشرح لهته المبادئ وما تهدف اليه الجامعة لتحقيقها واختم هذا الفصل بشرح الهيكل التنظيمي للجامعة من خلال الاشارة الى العضوية في الجامعة وكذا معرفة اجهزتها واختصاصاتها

- اما الفصل الثاني ساتناول فيه البحث والتحليلدور الجامعة في تسوية النزاعات العربية– العربية.

ففي المبحث الاول : سوف ابحث في دوافع النزاعات العربية والتي تجلت في الاسباب السياسية والفكرية والاجتماعية وكذا المالية والادارية

وفي المبحث الثاني جاءت الاشارة الى اساليب الجامعة في تسوية هذه النزاعات بطرقها التي اعتمدتها كتقصي الحقائق وكذا المساعي الحميدة ومصالحة الاطراف.

وفي المبحث الاخير اردت تقيم دور الجامعة في تسوية النزعات العربية من خلال ذكر مجالات ومجالات اخفاقاتها.

- اما الفصل الثالث فسيتم التطرق في مبحثه الاول لمبرارات اصلاح الجامعة وذلك بتوضيح الاسباب لذلك اما المبحث الثالني فسيعالج العوائق التيتواجه اصلاح الجامعة فتجلت في العوائق السياسية والاقتصادية وكذا العوائق التنظيمية، والمبحث الثالث

سنتطرق فيه للاصلاحات التي يجدر القيام بهاعلى مستوى الجامعة من خلال ثلاث مطالب :

المطلب الاول:سيكون حول اصلاح الجامعة من خلال تعديل الميثاق وتطويره

المطلب الثاني:سيكون حول اصلا ح الجامعة من خلا انشاء وتفعيل هياكلها

اما المطلب الثالث:سيكون حول اصلاح الجامعة من خلال توسيع صلاحيات المجلس.

الفصل الأول

تمهيد:

الجامعة العربية منظمة اقليمية قومية كانت حلما يرواد العرب قبل الحرب العالمية الثانية حتى اصبحت واقع ملموسا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قبل اكثر من نصف قرن ومعرفة هياكلها ومجالسها ولجانها ومنظماتها تمكننا من تلمس نواحي القوة والضعف في هذا الكيان العربي كذلك تناولنا في هذا الفصل نشأة الجامعة واهدافها وهياكلها في ثلاث مباحث.

الفصل الاول: الجامعة العربية وهيكلتها

المبحث الأول:النشأة والتأسيس

المطلب الأول:الخلفية التاريخية للجامعة العربية

الخلفية التاريخية : مع اشتداد الضغط النازي والفاشي على الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا و فرنسا ألا تحدثا مزيدا من الإظطربات داخل مستعمراتها في البلاد العربية ، فوعدت قادت تلك الدول بالاستقلال كما جاء على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن عام. 1941

وتحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات بإتجاه إنشاء جامعة الدول العربية ، فدعا مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المضري كل من جميل مردم رئيس وزراء سورية و بشارا الفوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان و تبادلا وجهات النظر فيما يختص بفكرة جامعة الدول العربية التي ستنال إستقلالها و في سبتمبر / أيلول 1943 بدأت المشورات الثنائية بين مصر و الأردن و العراق و سوريا و صدرت تصريحات ووجهات نظر كثيرة من كل من نوري السعيد من العراق و توفيق أبو الهدا من الأردن و سعد الله الجابري من سوريا و يوسف ياسين من السعودية و رياض الصلح من لبنان و وفد من اليمن.[1]

وكانت خلاصة المشورات بروز إتجهات ثلاثة بين القادة العرب في ما يختص بمشروع جامعة الدول العربية

- وحدة سورية كبرى بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين
- الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تشكل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق

[1] د. محمد عبد العاطي،

- الإتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو إتحاد أشمل و أكبر يضم مصر و سوريا و اليمن بالإضافة أقطار الهلال و أنقسم أصحاب هاذ الإتجاه إلى قسمين
  - قسم يدعو الى اتحاد يعمل على اللتعاون و التنسيق بين الدول العربية
  - قسم يدعو إلى إتحاد فدرالي أو كونفدرالي

المطلب الثاني : بروتوكل الإسكندرية و أصل التسمية

- بروتوكول الاسكندرية:

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية و إنتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول العربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الإستقلال لدول العربية برغم من وقوف الأخير معها و إستنزاف ثرواتها في المجود الحربي و كان الرأي العام قد تهيأ لقيام وحدة عربية و بدأ عن طريق الأحزاب و الصحف في هاذ الإتجاه ، فوجه مصطفى النحاس باشا في 12 يوليو / تموز 1944 الدعوة إلى حكومات العربية التي شاركة في المشورات التمهيدية بإرسال مندوبها للإشتراك في اللجنة التحضيرية للمأتمر العربي العام الذي ستتولة سياغة الإقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.

بعد ثماني جلسات من النقاش إستبعد القادة العرب فكرة الحكومة المركزية و مشروعي سوريا الكبرى و الهلال الخصيب و أنحسر النقاش في إقتراح نوري السعيد رئيس الوفد العراقي لتكوين مجلس الإتحاد لاتنفذ قراراته إلى الدول التي توافق عليه ، خوفا من التأثير على السيادة الدول الأعضاء.

وتدخل النحاس فأكد أن فكرة الإتجحاد العربي لها سلطة تنفيذية و قراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها التي أدت إستبعاد فكرة الحكومة المركزية.

أصل التسمية :كان من الممكن أن يكون إسم الجامعة التحالف العربي كما ترحت سوريا أو الإتحاد العربي كما كانت تريد العراق إلا أن الوفد المصري رأى أن إسم الجامعة العربية الذي تقدم به أكثر ملائمة من الناحية التسمية متوافقا مع أهداف الدول العربية أو في النهاية وافق الجميع على هذه التسمية بعد أن نقعوه من الجامعة العربية إلى الجامعة الدول العربية و أصدر المندوبين العربي العام بالاسكندرية بروتكلا عرف باسم بروتكول الإسكندرية ينص على موافقتهم على إنشاء جامعة للدول العربية

المبحث الثاني : المبادىء و الأهداف

المطلب الاول : الاهداف

تهدف جامعة الدول العربية إلى تحقيق سياسة إقتصادية و إجتماعية نص عليها الميثاق و إتفاق الدفاع المشترك الإقتصادي و هذه الأهداف هي:

أولا : توثيق الصلات بين الدول الأعضاء تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما و صيانة إستقلالها و سيادتها.

و الملاحظ هنا أن عبارة) توثيق الصلات (بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة) وصيانة إستقلالها و سيادتها (كما ان تنسيق الخطط السياسية لا يعني حتما توحيدها بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها ، وقد إستخدمت هذه العبارة من قصد توحيدا و توكيدا المنعنى إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة و إحتفاظها بسيادتها في تقدير شؤونها.[2]

[2] د.غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل النزعات العربية،مركز الدراسات والبحوث ،2010،ص340.

و مع ان قيام الجامعة العربية كان إنتصارا للفكرة العربية الشاملة ورفضا لمشاريع الوحدة الجزئية ، فإن الميثاق إنطلق من إحترام بسيادة الدول الأعضاء و لم يجعل من الجامعة أداة للوحدة بل جهاز للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار المحافظة على سيادتها و إستقلالها ، و يبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في النصوص المتعلقة بالتصويت التي يشترط الإجماع في أغلب قرارات الجامعة و و القرار الذي لا يحصل على الإجماع لا يلزم إلا من وافق عليه ، كما أن الميثاق إستبعد أحد بنود) بروتكول الإسكندرية (الذي ينص على أنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تنتهج سياسة تضر بسياسة الجامعة.

<u>ثانيا</u> :المحافظة على السلام و الأمن العربي.

ورد النص على هذا الهدف في المادتين الخامسة و السادسة من الميثاق ، و هما تفرضان على الدول الأعضاء بعض الواجبات و التي تقتضيها ضرورة تحقيق الغرض الذي قامت الجامعة من اجله ، فالدول الاعضاء ملزمة بان لا تلجأالى القوة لفض المنازعات بينهما،ومفروض على المجلس ان يقوم بالوساطة في حل الخلافات التي تخشى منها وقوع حروب بين الدول.

فالجامعة اذن تختص بمنع الحروب بين الدول العربية ولتحقيق هذا الهدف فرض الميثاق على الاعضاء ان تحترم كل منها نظام الحكم القائم في الدول الجامعة الاخرى وان تعده حقا من حقوق تلك الدول

- كما انا ميثاق الجامعة تضمن في حفظ الامن وتسوية النزعات بين الدول العربية ثلاث احكام رئيسية من ضمن مواد وهيا:

  - التزام عام على الدول الاعضاء بعدم الالتجاء للقوة لفض المنازعات

- التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة،بشرط ان لا يكون الخلاف متعلق باسقلال الدولة او سيادتها اوسلامة اراضيها.
- وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منها وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين اي دولة اخرى من دول الجامعة او دولة اخرى،للتوفيق بينهم.[3]

وكذلك من اغراض الجامعة العربية تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا ، يراعي نظم كل منها في الشؤون التالية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة والامور الزراعية والصناعية.
- شؤون المووصلات ، ويدخل في ذلك السكة الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.
- الشؤون الثقافية
- الشؤون الامنية بعد انشاء مجلس وزارة الداخلية العرب
- الشؤون الاجتماعية
- الشؤون الصحية
- شؤون الجنسية وجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين

[3] المرجع نفسه، ص 342-343

كما انا للجامعة دور السيط في المنازعات بين الدول الاعضاء وتقديم وسائل التعاون مع هيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لتحقيق الامن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك يمكن القول ان الغرض الاساسي لجامعة هو رعاية وتعزيز اوجه النشلط غير السياسي ودخولها حلبة السياية يكون بصفة عرضية.

المطلب الثاني : مبادئ جامعة الدول العربية

يمكننا تلخيص مبادئ الجامعة من خلال ديباجة الميثاق وما يتضمنه من مواد على الشكل التالى:

- المحافظة على استقلال الدول الاعضاء
- يقوم ميثاق الجامعة على مبدئ المساوات بين دوال الاعضاء واحترام سيادت هذه الدول ، ويتجلى هذا المبدئ في ان لكل دولة صوت واحد في مجلس الجامعة اما مبدئ السيادة فنجده في العديد من مواد الميثاق ، فالمادة السابعة من الميثاق تنص على ان": مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالاغلبية يكون ملزما لمن يقبله.

اما المادة السادسة عشر فتنص على:

"فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق ، يكتفي باغلبية الاراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الاتية:

- شؤون الموظفين
- اقرار ميزانية الجامعة

- تقرير يرفض ادوار الاجتماع
- وضع نظام داخلي لكل من المجلس والاجان والامان العامة

كما ان الميثاق اخذ بمبدئ اغلبيت الثلثين في الحالتين:

- اولهما تعين الامين العام للجامعة حيث تنص المادة الثانية عشر من الميثاق على ان "يكون للجامعة امانة عامة دائمة تتالف من امين عام وامناء مساعدين وعدد كافي من الموظفين.

ويعين مجلس الجامعة باكثرية ثلثي دول الجامعة الامين العام"

- وثانيهما تعديل الميثاق حيث تنص المادة التاسعة عشر على انه": يجوز موافقت ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق"...

وفي هذا السياق يقول الدكتور مجدي حماد الخبير في شؤون الجامعة": ولهذا لم يسلم نظام القرارات في الجامعة. الذي اعتمدة مبدئ الاجماع اساسا لاتخاذ القرارات السياسية المهمة من الماخذ والعيوب المرتبطة بهذا المبدئ بصفة عامة ومن بين هذه الماخذ وتلك العيوب انه قد ترتب على تطلب الاجماع بالاضافة الى عوامل اخرى كاملة في الميثاق–ان فشلة الجامعة في فض الكثير من المنازعات العربية العربية او العربية الاجنبية(لبنان 1958،النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر ،حرب اليمن في الستينات ، العدوان العراقي على الكويت1990) وفي حالات كثيرة لم يتمكن مجلس الجامعة من بلورة او اتخاذ مواقف واضحة من القضاية التي عرضة عليه،وانما انتهجة في ذالك منهج تذكير الدول المعنية

بالمبادئ والقواعد العامة التي تنظم وتحكم العلاقات بين دول الجامعة ، مثلة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سلامتها الاقليمية ونظام الحكم فيها.[4]

كما يتجلى مبدئ السيادة في المادة الثامنة من الميثاق التي تنص على ان" تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة لاخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمي الى تغير ذلك النظام فيها[5].

ربما كان هذا النص بديل عن مبدئ عدم تدخا في الشؤون الداخلية لدولة ذالك ان ميثاق الجامعة يخلو من اي نص عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية كما ان نص المادة الثامنة ياكد على مشاعر عدم الثقة بين دول العربية والخوف المتبادل حيث تنص على التالي:

"تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدولة ، وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمي الى تغير ذاك النظام فيها "

من جهت اخرى اكدت المادة18 من ميثاق الجامعة العربية على سيادت كل دول الاعظاء ،اذ اعطت الحق لدولة العضو في الانسحاب من عضوية الجامعة ،لقد نصت الفقرة الاولى من المادة المشار اليها على التالي":اذا رات احدى دول الجامعة ان تنسحبة منها ،ابلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة "ولا يشترط ان يكونة الانسحاب معللا وتنفيذه لايرتبط بقرار مجلس الجامعة.

كما تضمنة ميثاق الجامعة الدول العربية في المادة الخامسة على عدم الجوء الى القوة لفض النزاعات التي يمكن ان تقوم بين دول الاعظاء وعلى توسط مجلس الجامعة لتوفيق بين هذه الدول

[4] جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مركز درسات الوحدة العربية،بيروت، 1983، الطبعة الاولى،ص80

[5] الدكتور مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل ، سلسلة عالم المنعرفة رقم 299، الكويت،2004، ص 179-180

اما المادة السادسة فتنص على حق الدولة او الدول الاعظاء في الجامعة ان تطلبة دعوت مجلس الجامعة الى الانعقاد فورا اذا تعرضة لعتداء او تم توجيه تهديدات اليها ،ويقرر المجلس التدابير الازمة لدفع هذا الاعتذاء ومن الملاحظ ان هذه المواد لم تشر الى الدفاع ضد العدوان الخارجي او تنسيق الامكانيات العسكرية بين دول الاعظاء في الجامعة

اما التعاون السياسي بين دول الجامعة فيبدو في حدهي الادنى ويقتصر على المناسبات الموسمية عند حصول ظروف تستدعي توحيد المواقف وتنسيقها بحيث تحولت الجامعة الى منبر لدعوة القومية وطرح الشعارات التي تستحوذ على اهتمامات الشعوب العربية

كما نصة ميثاق الجامعة في الفقرة الثانية من المادة الثانية على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي":كذالذمن اغراظها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منه واحوالها في الشؤون الاتية:

- شؤون المواصلات سكك حديدية طرق طيران ميلاحة بريد
- الشؤون الاقتصادية والمالية جمارك عملة زراعة صناعة تبادل تجاري
- شؤون الثقافية
- شؤون اقتصادية
- شؤون صحية
- شؤون جنسية جوازات تنفيذ احكام تسليم مجرمين

وايضا فشلت الجامعة في المجال الاقتصادي في تحقيق التعاون بين الدول العربية خاصة في هذا العصر حيث لامكان الالتكتلات الاقتصادية الكبيرة

المبحث الثالث :الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية

المطلب الاول:العضوية في الجامعة

تخضع العضوية لشروط واجرائات بحسب المادة الاولى من الميثاق التي نصت على ان الجامعة: "تتالف من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنظمة الى الجامعةفاذا رغبت في الانظمام قدمت طلبا بذالك يودع لدى الامانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب"[6]

فالشروط الاولى للعضوية هو ان تكون الدولة عربية وهناك شروط شكلية حيث اذا رغبت الدول في الانضمام الى الجامعة عليها ان تتقدم بطلب الى الامانة العامة التي تحيله بدورها الى مجلس الجامعة لكي تتم الدراسة وبعد ذالك ياتي شرط موافقت الدول الاعضاء على قبول عضوية الدولة الجديدة والموافقة هذه يجب ان تكون بالاجماع اما فقدان العضوية فيتركز في ثلاث حالات:

- الانسحاب الاداري لدولة من الجامعة
- الانسحاب بسبب تعديل الميثاق
- الفصل من الجامعة

الفصل يتم اذا لم تقم الدول المعنية بواجبات ميثاق الجامعة العربية وذالك باجماع دول الجامعة على الدول المشار اليها

[6] مطوية ماجدة، جامعة الدول العربية، ص147، مطوية بلا عنوان

المطلب الثاني: اجهزت الجامعة واختصاصاتها

تتكون اجهزت الجامعة الدول العربية من

- مجلس الجامعة
- الامانة العامة
- لجان خاصة
- **مجلس الجامعة:**

المادة الثالثة":يكون للجامعة مجلس يتالف ممثلي الدولة المشتركة في الجامعة ،ويكون لكلن منها صوت

واحد مهما يكن عدد ممثليها وتكون مهمته القيام على تحقيق اغراض الجامعة ومراعات تنفيذها تبرمها دولة المشتركة فيها في اتفاقات في الشؤون المشار اليها في المادة السابقة وفي غيرها ويدهل في مهمة المجلس كذالك تقرير رسائل التعامل مع الهيئات الدولية التي قد تنشا في المستقبل لكفالت الامن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية"

وتنفرد الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية لان لها مجلس واحد يظم جميع دول الاعظاء وفي هدا المجلس يمكن ان يمثلة الدولة وزراء الخارجية او يقوم بهذا التمثيل سفراء او من يتولى مناصب رئاسة كرئساء الحكومات اما مؤتمرات القمة لرئساء وملوك الدول العربية فلا تعتبر اجتمعات لهيئات جديدة في الجامعة فالاجتماعات لمجلس الجامعة.

وينعقد مجلس الجامعة في دورات عادية مرتين في السنة في شهر مارس وسبتمبر ويمكن ان ينعقد بدورة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذالك بنائنا على طلب دولتين من دول الجامعة وتعقد اجتمعات مجلس الجامعة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة اما رئاسة مجلس الجامعة فتكون بالتناوب بين ممثلي دول الجامعة.

- **الامانة العامة:**

للجامعة العربية كمنظمة اقليمية امانة عامة للتصريف الامور الادارية الخاصة بالجامعة، ويرأس الامانة الاعامة التي تتألف من مجموعة من الموظفين الاداريين والتقنيين امين عام وذلك تطبيقا للمادة 12 من الميثاق التي تنص على ان": يكون للجامعة امانة عامة دائمة تتألف من امين عام وامناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ، وبعبن مجلس الجامعة باكثرية دول الجامعة ،ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيس في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعةنظاما داخليا لاعمال الامانة العا مة وشؤون الموظفين.

ويكون الامين العام في درجة سفير ،والامناء المساعدون في درجة مفوظين ،ويعين في ملحق بهذا الميثاق اول امين عام للجامعة"

كما ان شخصية الامين العام وكفاءته ومكانته لدى النخب العربية وخبرته السياسية تلعب دورا ايجابيا في اعلاء شأن الجامعة العربية وفي هذا الاطار يقول الدكتور مجدي حماد ..."كشفت تجربة الجامعة العربية خلال اكثر من خمسين عاما عن اهمية ودور الامين العام للجامعة في تحديد مسار العمل العربي المشترك عموما ، وفي تسوية النزاعات العربية خصوصا ، وهو الدور الذي اكتسبته بالممارسة وليس تنفيذا للنص الميثاق ،ويتشابه دور الامين العام للجامعة مع دور الامين العام في المنظمات الدولية الاقليمية الاخرى في عديد

من المهام ، فالممارسة الفعلية استندت في بعض وجوهها الى تجارب المنظمات الاخرى ولكنه ايضا يختلف بسبب الطبيعة الخاصة لمنصب الامين العام للجامعة واسلوب تعيين وعلاقاته بحكومات الدول الاعضاء[7]"

- **لجان الجامعة:**

نصت المادة الرابعة من الميثاق على ان": تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركةفي الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه،وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة،ويجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها اعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى، ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها الاشتراك اولئك الممثلين وقواعد التمثيل."

ولكلفة موظفي الجامعة حصانات وامتيازات ، وحصانات اخرى لكبار موظفي الجامعة بالنسبة للفئة الاولى فإن المزايا هي:

- الحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية و"الحصانة القضائية تعني حصانة الموظف مدنيا وجنائيا اي حصانته ضد الاجراءات المدنية والجنائية ويدخل ضمن الحصانة اعضاء الموظف من القبض عليه،وعدم جواز استدعاء للشهادة وعدم جواز اعاقة مرورهم من والى الجامعة.[8]

[7] الدكتور مجدي حماد ، جامعة الدول العربية،مدخل الى المستقبل،سلسلة عالم المعرفة رقم 299 ، الكويت،2004، ص 318

[8] الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية،دراسة قانونية سياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية،1974، ص 234.

- الاعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافأتهم: يتمتع موظفي الجامعة بامتيازات عدة نصت عليها مواد الاتفاقية مزيا وحصانات جامعة الدول العربية

- اجهزة انشئت بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :وافق المجلس في 13 ابريل 1950 على ابرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لسد الثغرات التي ظهرت في الميثاق وخاصة المجال الدفاعي والاقتصادي. فالميثاق نص في المادة 06 على انه":من اختصاص مجلس الجامعة اتخاذ التدابير عند وقوع عدوان او خشية وقوعه على احدي الدول الاعضاء" ولكن الميثاق لم يحدد نوع هذه التدابير وحجمها وكيفية تنفيذها ، الامر الذي جعل قمع العدوان يفتقد الاليات العملية لتنفيذه .لذلك رأت الدول الاعضاء معالجة هذا القصور وابرام معاهدة الدفاع المشترك وانشاء هيئات جديدة تتولى تنفيذ ماجاء في المعاهدة .

- اجهزة متعلقة بالامن الجماعي العربي :وترتب على معاهدة الدفاع العربي المشترك انشاء هيئات جديدة في نطاق الجامعة العربية ولكنها لا تدخل ضمن فروعها الرئيسية منها:

- مجلس الدفاع المشترك :يتألف من وزارات الخارجية والدفاع او من ينوبهم

- الهيئة الاستشارية العسكرية :وتضم روؤساء اركان جيوش الدول المتعاقدة

- اللجنة العسكرية الدائمة: من مهامها اعداد الخطط العسكرية وتنظيم مقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الادني لقوات كل

منها ، ومهام اخرى تتعلق بالتدريبات المشتركة والمعلومات المتعلقة بامكانيت كل دولة من الناحية الحربية ومقدرتها في المجهود الحربي.

- القيادة العربية الموحدة:تنص المعاهدة على انشاء قيادة عامة للقوات المشتركة في الميدان تكون رئاستها للدول التي تكون قواتها المشتركة في العمليات اكثر عددا وعدة

- الاجهزة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي :

- المجلس الاقتصادي :ومهمته تسهيل عمليات التبادل التجاري والتعاونالاقتصادي بين الدول الاعضاء وفي اطار هذا المجلس وقعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بتجارة الترانزيت والوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة.

اجهزة اخرى انشئت بموجب قرارت من مجلس الجامعة:

- هيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده
- مركز التنيمة الصناعيةللدول العربية
- معهد الغابات العربي
- المحكمة الادارية لجامعة الدول العربية

- المجالس الوزارية المتخصصة :من الاليات التي اتخذتها جامعة الدول العربية لتحقيق اهدافها المجالس الوزاريةالمتخصصة مثل:

- مجلس وزارة الصحة

- مجلس وزارة الشباب والرياضة العرب
- مجلس وزارة العدل العرب
- مجلس وزارة الداخلية العرب
- مجلس وزارة النقل العرب
- مجلس وزارة الاسكان والتعمير العرب[9]

وغيرها كما الجامعة العربية العديد من المنظمات المتخصصة ، انشئت لحاجة بعض اللجان الى تخصصات بعينها منها:

- اتحاد بريد العرب
- اتحاد الاذاعة العربية
- المنظمة العربية للعلوم الادارية
- منظمة العمل العربية
- المنظمة العربية للصحة
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كثيرة هي المجالس واللجان والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية والتى انشئت لدعم التعاون العربي وتوثيق مدى الاخوة بين شعوبها ودولها.

[9] د. محمد عبد العاطي ، مرجع سابق،ص 50.

ملخص الفصل

تأسست جامعة الدول العربية في منتصف الرابعينات بعد حرب عالمية شرسة شهدت تحولات كبرى في النظام العالمي منها منعكس على الواقع العربي ودخول الاقطار العربية عصر الاستقلال واليقظة القومية والملاحظ انه بقدر ما كانت مقدمات قيام الجامعة موحية بالامل والتطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بقدر ما واجهت الظروف المحبطة مما شكل صعوبات قبل ان تجتمع للبحث وسائل حماية الامن العربي اثرت البحث عن الامن الذاتي ووضع المشكلات المشتركة جانبا.

الفصل الثاني

تمهيد:

على الرغم من ان الجامعة العربية قد تعاملت مع اغلب حالات الخلاف بين الدول العربية منذ قيامها وحتى الوقت الحاضر الا ان غموضا كثيرا مايزال قائما حول الامكانات المتاحة لهته المنظمة في كثير من المجالات التي تعتبر اكثر حساية وتعقيد في حل النزعات العربية المحلية فمن الناحية السياسية والقانونية جاء في الميثاق ان النزاعات تحل بالطرق السلمية وهذه القضية محل خلاف بين الاعضاء وخاصة بشأن الصلاحيات التي ينبغي ان تمنح للمنظمة كي تصدر قرارات ملزمة بهذا الشأن

كما تقوم على توحيد السياسات الخارجية للدول الاعضاء وبالاضافة الى ذلك حدود كل قطر عضو،وكذا طبيعة نظام التحكيم الذي سيعمل به مستقبلا[1] وتحقيق ذلك يتطلب استعدادا من الأقطار العربية للتنازل عن قدر من سيادتاه لصالح المنظمة كما يتطلب بيان شكل الإجراءات الخاصة بتسوية النزعات المثارة بين الدول الأعضاء في المنظمة وهاتان القضيتان محل جدال وخلاف ا ثناء محادثات إنشاء الجامعة.

فالقضية الأولى تتجلى من خلال ثلاث صيغ:[2]

1- الصيغة الأولى: صيغة الدولة الموحدة لما لها من سلطة مركزية يترتب عليها خضوع مطلق من جانب الدول الأعضاء ومن ثمة قبول إجباري للقرارات الصادرة.
2- الصيغة الثانية:صيغة النموذج الفيدرالي فتتمتع المنظمة بسلطات كبيرة

[1] احمد الرسيدي :"جامعة الدول العربيو والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية"مجلة:المستقبل السنة الرابعة، العدد 32،اكتوبر 1981،ص83-85

[2] المرجع نفسه،ص 100

3- الصيغة الثالثة:وهي التي أخذت بها الجامعة وقامت على أساسها فلا يكون هناك مساس لسيادة الدولة وهي لذلك لا تغير كثيرا في مجال تسوية النزعات نظرا لافتقار الجاملة للقدر على اتخاذ إجراءات تسوية لها صفة العمومية عند التطبيق.

- إن ما يؤخذ على ماجاء في ميثاق الجامعة انه آلية فعالة للتوصل للتسوية السلمية النزاعات كالمفاوضات والتحقيق والمساعي الحميدة ... الخ إنما تدخل الجامعة كان بشكل صورتين فقط[3]

1-الصورة الأولى:أطلق عليها اسم "التدخل اللاحق" ويكون في حالة نشوب خلاف بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة يتعلق باستقلال الدولةاو سيادتها او سلامة أراضيها فإذا لجأ المتنازعون الى مجلس الجامعة لفض النزاع فقراره يجب ان يكون نافذا وملزما.

2-الصورة الثانية:ماطلق عليه "التدخل السابق" او "الوقائي" او تتمثل في وساطة المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من دول الجامعة للتوفيق بينهما،وعندها يصدر المجلس قرارات التحكيم والخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء وقد وصف هذا التحكيم بأنه قاصر[4]

[3] ابو الوفاء محمد احمد، مرجع سابق، ص628

[4] احمد الرشيدي ، مرجع سابق،ص 86-87

الفصل الثاني:الجامعة العربية في تسوية النزاعات العربية–العربية

المبحث الأول: أسباب النزعات العربية

لم تعرف اي منطقة في العالم نزاعات كالتي شهدتها الدول العربية فيما بين بعضها البعض حتى وصلت الى المقاطعة الدبلوماسية او الاقتصادية او الثقافية وهذا مايجعل الاثار السلبية والنزاع يدخل مع مندوبي الدول الاعضاء في الجامعة الى داخلي اروقتها حيث المشاحنات والصراعات وتوجيه التهم لدرجة من السوء ينبغي الا تكون مع ممثلين للجامعة ومندوبين عنها وقد واجهت الجامعة هذهي النزاعات والمشكلات منذ نشاتها ولم تتوقف الافي فتراة محدودة من الزمن لان الدوافع التي تبعث على الخلافات كثيرة ومستمرة .

ومامالا ريبة فيه فان العلاج لاي مرض والحل لاي مشكل لايكون ناجحا الا بعدة معرفت الاسباب المؤدية للخلافات،ونستعرض فيما يلي الاسباب على سبيل الذكر لاالحصر حيث تتعدد اسباب الخلاف بتعدد نوعية مصدرها .

المطلب الاول :الاسباب السياسية ،الفكرية ،الاجتماعية

1- التيارات المتصارعة على سياسة الجامعة ،فالتيار الاول هو التيار القومي الذي يدعو الى فكرة القومية بعتبار الوحدة العربية مطمح الشعوب فالجامعة العربية تحقيق لارادة الوحدة العربية التيار الثاني هو التيار الوطني الذي يدعو الى الفكر الوطن ومبدأ السيادة وقد سيطرة هذا الازدواج على حركة الجامعة ونشطاتها .

2- التناقظات التي وقعت بها الحكومات العربية للتناقض الحادث بين التيارات الوطنية داخلة بلدانها، وعلى الاخص مايتعلق بنظام الحكم والمذتهب السياسة والعقيدة المنتشرة في كثير من البلاد العربية والتي تصل في كثير من الاحيان لنزاعات وقد تصل لحد الانقلابات .

3- الحروب الاهلية التي تثور في عدد من الدول العربية بفتنت داخلية تعمل على مصالح الاثرياء المعرضين او لدفاع عن مصالح نظام الحكم او بدعوة طائفية او عنصرية او عقائدية وقد تكون الفتنة خارجية تعتمد على اولئك الانتهازين الذين يسطادونة في الماء العكر لتمرير مصالح العدو في ذالك البلد .

4- الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المتخلفة في اكثر من بلد عربي اضافة الى التخلف الصناعي والتقني مما يجعل الدولة فقيرة .

5- انعدام التضامن العربي والانانيات التي يندفعونة ورائها بحجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي فتقف الدولة الغنية مكتوفة اليدين امام دولة فقيرة التي هي بحاجة لمن يتضامن معها .

6- انقسام القادة العرب الى تقسيمات مختلفة منها الرجعي ومنها التقدمي وعدم وجو انظمة حكم مستقرة لغياب الديمقراطية الحقيقية التي تعبر عن افكار الشعب باحزابه وهيئاته

اولا :الأسباب الأمنية :تأتي في مقدمتها قضية فلسطين والتوسع الإسرائيلي في المنطقة العربية بعد حرب جوان 1967وحرب 1973 وما بعد ذالك من عدوان صهيوني على جنوب لبنان الى غير ذالك من العمليات العدوانية التي لم تنقطع بعد.

ثانيا :اسباب تتعلق ببنود لاعادة الدفاع المشترك :حيث أصابها التجميد وعدم وجود بديل عنها وخنق احدى القوى العسكرية العربية الرئيسية وحصار قوة عربية أخرى ووجد عسكري اجنبي كثيف في اكثر من مكان داخل الوطن العربي (الخليج على وجه التحديد)[5]

[5] مجموعة باحثين ،التحديات"الشرق اوسطية" الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، مارس 1994

كما ان هناك اسباب ترجع الى دعوة بعض الدول الاعضاء لاجاد جيش دفاعي عربي وسلبية اطراف اخرى تخوفا من ان يصابة استقلالها باذى او تمس سيادتها الوطنية بسوء، ثم مايتعلق بتجميد ماجاء في بروتوكول الاسكندرية ،انطلاقا وراء المصالح الانانية وعدم الاستجابة للمصالح العامة للجامعة العربية

ثالثا: عقد معاهدات واتفاقيات مع الدول العربية اخرى من قبل بعض الدول العربية :تلك الدول التي تؤذي دولا عربية بمصالحها الحيوية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ناهيك عن بث التفرقة ونشر الدعوات المخربة التي تقصد بلبلة الرئي العام وانقسام البلد الواحد .

اذا كان الشعب العربي ياكذ على نفسه ضرورة مكافحت الاستعمار بكل اشكاله فماذا تعني الاتفاقيات والمعاهدات مع المستعمر المستغل لخيرات وثروات الوطن العربي ولا يخفى علينا ماتقوم به الو.م.أ مع دول الخليج ومحاولة ان تسلخها تدريجيا بقضاياها عن النظام العربي ككل فشجعت على طرح افكارمفادها (التعبير عن الذات الخليجية ،باجاد ثقافة خليجية واقتصاد خليجي وامن خليجي) ولتمرير مكائدها ومؤامراتها دخلت في حرب مع ايران ثم حرب الخليج وكان دول الخليج لاعلاقة لها بالوطن العربي ولا بالامن العربي الجماعي ولا التنمية القومية العربية ولا الصراع مع اليهود .

المطلب الثاني :الأسباب الادارية والمالية

يتضح جاليا فيما يلي :

1- الصراع على استلام زمام القيادة واستلام كرسي الحكم دالخل الجامعة العربية وهذا ماحدث بين مصر والعراق مثلا .
2- ويحدث الخلاف كذالك عندما يعمد رئيس عربي الى اختراع لقب لاتعرف بيه انظمة الجامعة ويعين نفسه رئيسا لنظام العربي كما فعل "الملك الحسن الثاني

"حين نصب نفسه رئيسا للقمة العربية بالرغم من ان ميثاق الجامعة لايسمح بهذا الوضع فمثلا هذا الوضع قد يزيدو من عمق الخلافات بين دول الاعضاء في الجامعة كما قد يحدث خلطا بين الامور القومية والمسائل القطرية ومن ناحية اخرى يخشى ان تادي بينات ومواقف رئيس القمة العربية الى تفسيرات دولية او تستخدمها الدول وفق مصالحها ولاغراض اخرى.[6]

3- تناقض الاهتمام العربي بالجامعة العربية ولا يقتصر على ذالك بل يصل الى حد الهجوم المكثف عيها من بعض الدول عربية مثل ذالك :

"التقارب المصري التونسي"الذي عقب توتر العلاقات الليبية التونسية في نهاية عام 1985على الرغم من وجود مقر الجامعة في تونس فان اقدامها على هذا التقارب او الموافقة بتشالجيه من الجزائر يدل على انها لم تعر الجامعة اهتماما يذكر.

4- سلوك المجلس التعاون الخليجي مجالس الجامعة وما يتعلق باولوية بعض الدول الاعضاء تسددحصتها في ميزانية الجامعة والتوقف عن تنفيذ قرارات الجامعة خاصة فيما يتعلق بالتنمية القومية المشتركة ورفضها المشاركة في في دورات استثنائية تدعى للانعقاد والامثلة على ذالك كثيرة [7]

5- التفاوت في توزيع انصبة الاقطار العربية في ميزانية وذلك لانفراد دولة عربية وحيدة في معظم مراحل عمر الجامعة بنصيب كبير من الميزانية مما ادى الى اضعاف الاستقلال الذاتي للجامعة وحينما تقرر تعديل الانصبة على ضوء التغيرات الاقتصادية التي شملت بنية الجامعة كان من الطبيعي ان تتحمل الدول

[6] جميل مطر،علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ،ص240.

[7] المرجع نفسه،ص183

التي حظيت بالثروة النفطية النصيب الاكبر من الميزانية ولكنها ليست على درجة عالية من الكفائة التي تخولها تقديم الخبرة الفنية والبشرية التي تتناسب مع مساهماتها المالية .

6- مايتعلق بقضايا الحدود بين دولتين عربيتين او انضمام دولة اخرى تاييدا لها في قضاياها المصيرية بحيث تعادي دولة اخرى مطالبة بتقريرمصير الدولة التي تم الانضمام اليها مثال ذالك التنازع الذي وصلة لدرجة الحرب (الجزائر والمغرب) بشان الصحراء الغربية .

فالصحراء الغربية تطالب بتقرير المصير بعدم تبعياتها للمغرب التي تتمسك بحقها الذي يوحي بان الصحراء الغربية جزء من المملكة المغربية لذالك بدأ الخلاف بينهما ووصل لقيام حرب مستعرة وقفت الجازائر فيها الى جانب الصحراء الغربية معتبرتا مطالبها شرعية ومازالت الخلافات قائمة لم تقدر الجامعة على حلها الى غاية اليوم .

اذا :ماهي سبل تسوية النزاع بين المتنازعين ؟هذا مانبحثه في المبحث الاتي :

المبحث الثاني:الأساليب الوقائية والعلاجية للنزعات العربية المحلية

تعرضنا فيما سبق الى تسوية النزاع بين المتنازعين من الدول الاعضاء وذكرنا ماجاء في المادة الخامسة من الميثاق التي تنص على :انه لايجوز الالتجاء الى القوى لفض النزاعات بين دولتين او اكثر من الدول الجامعة فاذا نشأ بينهما خلاف لايتعلق باستقلال الدول او سيادتها او سلامة اراضيها ولجا المتنازعونة الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراراه عند اذن نافذا وملزما وفي هذه الحالة لايكون لدولة التي وقع بينهما الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة او بين اي دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها لتوفيق بينهما

وتصدر قرارات التحكيم القرارات الخاصة بالتوسط باغلبية الاراء وبصدد هذا الموضوع يقول "عزيز شكري " انه يفهم من هذه المادة ان الميثاق اعطى للمجلس اختصاصين :احدهما تحكيمي(على غموض التعبير) يمكنه اصدار قرارات ملزمة والاخر توفيقي يمكنه من اصدار قرارات ذات صفة توسطية او توصوية .

زيادتا على ذالك فان الميثاق فيهاذا المجال بالذات قاصر قصورا فضيعا [8]

اذا :ان ميثاق الجامعة ينص على وسيلتين لحل النزاعات هما :

- الوساطة
- التحكيم

الى جانب هتين الوسيلتين لجأت الجامعة الى وسائل اخرى منها :

- تقصي الحقايق
- المساعي الحميدة لفض النزاع ومصالحة الاطراف

ولكن: يتوجب على الجامعة استحداث وسائل ناجعة ومفيدة لتسوية النزاعات تتفق ومنطق الحديث ومستحدثات العلم ومافي المجتمع من قيم ومستحدثات الاعراف يمكن بالاعتماد عليها تسويت النزاعات بين الاقطار العربية اما اذا استعصت الامور على المصلحين فلا باس من استعمال وسائل الاصلاح المادية التي لامناص من العمل بها كالعزل بين الاطراف المتصارعة بواسطة قوات عربة مشتركة طالما انه لاتوجد محكمة عدل عربية ولا جيش عربي وتاخذ هذه القواة مهمتها من غير ان تلحق ادنى اذى لاين من

[8] عزيز شكري،محكمة العدل العربية، مجلة: شؤون عربية ،العدد4، جوان 1981،ص57-70

الدولتين المتنازعتين ولا يسام مجلس الجامعة من مواصلت التحاكم والتحكيم لاصدارات قرارات ملزمة لقطع دابر الفتنة .

من اجل ذالك بات على المجلس ان تتوسع صلحياته لاستعمال اساليب جديدة في تسوية النزاعات نذكر منها :

1- مايجري عليه العمل عند حل النزاعات ذات اهمية حيث تعرض على ماتمر الامة لملوك والرؤساء العرب بعد دراسة المسئلة وتحضيرها من قبل وزراء الخارجية للعرب وقد كان لهذا الاسلوب من تسوية النزاعات اثر كبير في الحل الاجابي .
2- الايقتصر مجلس الجامعة في حل المشكلات بل على عدة اساليب بالنسبة لحالة النزاع الواحد فقد تصلح وسيلة المساعي الحميدة مع دولة بينما تحتاج دولة الى وسيلة تقصي الحقائق وبيان الاسباب للوصول الى قناعات شخصية حيث ينفع الصلح عندها .
3- اعتماد التحكيم كوسيلة ترضى فيها جميع الاطراف العربية وهذه الوسيلة وان لم تلجأ اليها الجامعة الامرة واحدة في حالة نزاع السوري اللبناني عام 1949 بفضل الوساطة السعودية المصرية الانها وسيلة ناجحة يمكن الاعتماد عليها .
4- ولا بأسة من اللجوء الى التسوية السياسية الدبلوماسية حيث يتوفر لها حرية واسعة في الحركة والتدبير وتصرف والالتزام فقد وصلة الوعي العربي اليوم الى درجة لاباس بها من النهج والوعي تمكنه من الاطمئنان لمساعي المصلحين من موضفي هذه الدولة .

المبحث الثالث:تقيم دور الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات المحلية

المطلب الاول :نجاحات الجامعة العربية في مجا لتسوية النزعات العربية

1- النزاع الكويتي –العراقي جوان 1961:

بعد اعلان الكويت استقلاله سنة1961 وخروجها من حت الوصايا البريطانية لتي دامت62 سنة تقدمت بطلب الانظمام الى جامعة الدول العربية في 20 جويلية 1961 وبعدها اعلنت الحكومة العراقية انها جزء اصيل من الدولة العراقية [9]

وان حكومة بغداد ستتخذ التدابير اللازمة لضم هذا الفرع لاصله طلبت الكوية عقدة مجلس الامن الاممي لبحث تهديد العراقي ثم انعقدة مجلس جامعة الدول العربية في 5جويلية 1961ولم يصدر قرارا حاسما في القضية لكن قام الامين العام بالاتصال بكل من الكويت والعراق السعودية لتسوية النزاع .

انعقدة مجلس الامن مرة ثانية بين 2-7جويلة 1961[10] واصدر القرار رقم 1777-35 الذي وافقة من خلاله على التزام الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من اراضي الكويت في اقرب وقت ممكن كما تتلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوى في ضم الكويت

[9] ابي عاونا جي ،النزاع وعدم الاستقرارفي الشرق الاوسط: الناس النفط التهديدات الامنية، ترجمة : احمدنجار ،عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع،1999،ص152.

[10] بطرس غالي بطرس، "الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية " ، مجلة السياسة الدولية ، ع36، افريل 1973، ص21 .

اليها وافق مجلس الجامعة على القرار وقام بتشكيل "اول سلام عربي مشترك " [11] ونتهت العملية الى اعتراف الحكومة العراقية باستقلال الكويت .

2- الحرب الاهلية اليمينة :

تعتبر من اخطر المنازعات التي عرضت على الجامعة العربية نظرا لتعدد اطراف النزاع فيها واتساع نطاقها حيث بادرمجلس الجامعة العربية الى اعادة السلام هناك وارسلت الجامة "بعثة سلام" حصلت من خلالها على تعهد كل الاطراف لتهدئة كل النزاع،وكلت جهود الجامعة بعقدمؤتمر القمة العربية بالخرطوم عام 1977 ،اسفرت عنه تعهد السعودية بعدم تقديم مساعداتها للعناصر الملكية .

حققت الجامعة العربية نجاحا كبير ا في النزاع بين اليمن الشمالي والجنوبي عام 1972 قام على اثرها مجلس الجامعة بتكوين لجنة مصالحة لتسوية الخلاف وتوصلت اللجنة الى وضع اتفاق لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة من الحدود ، ووقع الطرفان في اكتوبر اتفاق السلام واتفاق اتحادي تحت اشراف الجامعة العربية .

3- الحرب الاهلية اللبنانية :

تعد من اعقد الازمات التي عرضت على الجامعة العربية وذلك لتعقد عناصرها فاسبابها البنيوية تعود الى ميثاق 1943 الذي يديرو العلاقة بين مختلف الطوائف البنانبة ومنه ادى الى تهيئة الضروف الى نشوب الحرب الاهلية [12] لعبت الجامعة العربية دورا اساسيا في حل هذه الازمة سواء من حيث القرارات الصادرة او من حيث الوسائل التي جهزتها لتطبيق

[11] طاه المجدوب، "الجامعة العربية والامن القومي العربي في نصف قرن "، مجلة: السياسة الدولية ، ع119، جانفي1995،ص107 .

[12] علي الدين هلال"الدروس والمستقبل في ازمة النظام البناني"، مجلة : السياسة الدولية، ع42،جانفي 1976،ص19.

هذه القرارات ،فكانت الجهود من طرف مجلس الجامعة الذي انعقدة ستة مرات وكذالك من طرف الامين العام [13] ان قرارات الجامعة العربية الخاصة بهذه الازمة منها ماكانت بيانات من المجلس الجامعة ومنها ماكانت مؤتمرات ،اما البيانات فاهمها البيان الختامي للمؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية العرب في اكتوبر 1975 ، وجاء فيه : مهما شدة كل الاطراف الالتزام بالحكمة واعلان الروح الوطنية والقومية وكذلك قرار مجلس الجامعة رقم 3456 في دورة غير عادية بتاريخ 9جوان 1976 ومطالبة الاطراف بوقف القتال وتاليف قوات ردع عربية ودعوة الى اجراء المصالحة الوطنية .

اما مئتمرات القمة جسدة القرارات التي صدرت من مؤتمر الرياض والقاهرة وتمحورت حول انها الاقتتال، ورفضة تقسيم لبنان ،وشهدت الازمة مبادرة الامين العام للجامعة العربية الذي قام بزيارة لبنان الذي اجرى اتصالات مع جميع الاطراف واعلن في 16 افريل 1975 انه قد تم التوصل الى اتفاق وقف اطلاق النار.

4- النزاع الحدودي المصري – اليبي :

نجحت الجامعة العربية في اخماده بعد ان اندلع في يونيو 1977[14] بفضل جهود الامانة العامة تم الاعلان عن وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال وتبادل الاسرى وعقد لقاء مصري ليبي لبحث خطوات التسوية .

من خلال كل هذه التحاليل نلاحظ ان الجامعة العربية واجهت ازمات داخلية عنيفة كادت تؤدي الى شل حركتها لكن في المقابل اكسبتها خبرة في التعامل مع النزعات والازمات .

[13] عبد الناصر هيبة "دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية " ،دراسة حالة الازمة اللبنانية ،رسالة ماجستار ،الجزائر ،معهد العلوم السياسية ،سنة1996-1997، ص132.

[14] بطرس غالي بطرس، مرجع السابق ،ص12

المطلب الثاني :اخفاقات الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات :

شهد الوطن العربي نشوب العديد من المنازعات واندلاع العديد من الازمات ضاربة بين دول اطراف في الجامعة العربية لكن الواقع المؤسف بين ان الجامعة خيبت امال الشعوب العربية في عدة ازمات حيث وقفت عاجزة عن المبادرة ام انها تدخلت لكنها نجحت بنسبة ضئيلة ،والشيئ الاكثر غرابة هة ان الجامعة العربية تخلت عن بعض النزاعات وتركت المبادرة لقوى اجنبية او منظمات اخرى كالامم المتحدة او منظمة الوحدة الافريقية ، وكل ذلك يرجع الى نشأة الجامعة العربية عام 1945 التي كانت الاديولوجية السائدة في العالم العربي هي" حكم القانون " اذكانت القيادات العربية في ذلك الوقت متاثرة الى درجة كبيرة بالمذاهب الدستورية الغربية وبروح وفلسفة عصبة الامم واعتقدت تلك القيادات ان الخلافات التي تشب بين الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية لابذ من ان تتسوى امام القضاء الدولي[15] استثناءا لهذه الضروف فان الجامعة العربية واجهت العديد من الازمات في حل المنازعات العربية مما ادى الى الفشل في حلها ومن بين هذه الازمات نذكر منها :

1- الازمة اليمنية 1948: نشبت هذه الازمة عقب اغتيال الامام يحيى حميد الدين في 17جانفي 1948 وتنصيب عبد الله ابن الوزير نفسه خليفة على العرش ، وقد كان ممثل حركة الاصلاحية تساندها الجماعات اللبيرالية الموجودة في عدن ،ولكن الامير سيف الاسلام رفضة الاعتراف بالنظام الجديد في صنعاء ، واعلن العصيان عليه ، كما اعلن نفسه الامام الجديد خليفا لابيه ، مما ادى الى تفجير

[15] عمر عزالرجال ،"جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية "، مجلة: السياسة الدولية ،ع111، جانفي1993 ،ص201 .

الوضع وبدا القتال بين الطرفين [16] كان مجلس الجامعة مجتمعا في دورته العادية في القاهرة حين وقع الانقلاب وعليه اتفق المجلس على مايلي:

I. دعوت مجلس الجامعة الى عقد دورة استثنائية في مدينة جدة في تاريخ يحدده الامين العام.

II. انشاء لجنة تحقيق مؤقت تتولى مهمة متابعة الاحداث في مواقعها الفعلية وتقديم تقرير عن الوضع هنالك للجامعة .

لقد كان تحرك الجامعة في هذا النزاع هو من اجل تحديد موقفها من طرف النزاع حتى يمكن الاعتراف باحدهما كممثل لليمن في اطار الجامعة العربية وبالتالي اقتصر دور لجنة التحقيق على زيارة اليمن ومقابلة عدد ممثلي المعارضة ، كما قامت بدراسة الوضع السائد هناك ، واوصت اللجنة في تقريرها اتباع سياسة محايدة تجاه النظام الجديدفي صنعاء وان النظام الحقيقي يتعرض لتهديد حقيقي من طرف حركة سيف الاسلام احمد.

تاجيل انعقاد اجتماع جدة وذلك بعد مجرى الحرب وانتصار سيف الاسلام احمد ودخوله صنعاء يوم 13مارس 1948 واعلان نفسه الامام الجديد في 21 مارس 1948، وعقدت الجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعا في بيروت واوحت بالاعتراف بالامام الجديد ، ويلاحظ ان الجامعة العربية لم تتقدم باي مقترحات لتسوية هذا النزاع ،يبدو ان الجامعة لم تظهر كفاءة كبيرة في تسوية وقتصر دورها في تكوين لجنة تقصي الحقائق [17] وهي لجنة ذات طابع اختصر درها على الزيارات فقط وبالتالي كان هذا النزاع فاتحة الاخفاقات .

2- النزاع المصري السوداني 1958:

[16] بطرس غالي بطرس ، مرجع سابق، ص14 .

[17] مرجع سابق،ص32 .

يعتبر هذا النزاع احداهم المنازعات التي عجزت الجامعة العربية عن حليها ،كان النزاع حول تخطيط الحدود بين دولتين في فيفري 1958 [18] لم تكن الحدود بين الدولتين مرسومة كما ينبغي بل كانت خاضعة للمد والجزر قرر السودان والتعان مع السلطات البريطانية بعدة ابرام مصر اتفاقية مع انجترا ،اصبحت الحدود الفاصلة بين الدولتين هي خط العرض 22درجة شمال خط الاستواء وكان من اضرار اختيار هذا الخط هو تقسيم اراضي بعض القبائل في دولتين لذلك صدرت فيما بعد قرارات ادارية لتعديل الحدود في ثلاث مناطق ،فوضعت منطقة" مجرى النيل" ومنطقة "علية " تحت اشراف ادارة السودان اما الادارة المصرية فاعطى لها منطقة جميلة في الصحراء الشرقية وهي تقع جنوب الحدود السياسية في منتصف المسافة بين مجرى النيل وجبل علية.

كان شهر فبراير1958 موعدا للانتخابات البرلمانية في السودان وموعد استثناء بين مصر وسوريا،واختيار رئيس للجمهورية العربية المتحدة وقد ادرجة حكومة الخرطوم منطقة "مجرى النيل" ومنطقة "علية "ضمن الدوائر الانتخابية السودانية ،ولقد ارسلة الحكومة المصرية في 1فيفري1958 مذكرى واخرى في 13فيفري1958 [19] واشارة فيها الى ان الاستفتاء سيجري في 21فيفري اي قبل الاستفتاء الدولي بستة ايام ،وستدخل في نطاق هذه المنطقة ثم قدمة السودان مذكرة ثالثة بتاريخ 16 فيفري اثارت فيها الى ان موعد لجان الاستفتاء التي ستصحبها دورية من قوات الحدود

[18] سليم محمد السيد ،مرجع سابق، ص177 .

[19] بطس غالي بطرس،"الدبلوماسية العربية في مواجهت المنازعات الاقليمية " ،مجلة:السياسة الدولية ،ع36، افريل1973،ص15

المصرية بمثابة عدوان على سيادة السودان ، واصدرت بيان جاء فيه "ان السودانيين لن يترددو في الدفاع عن سيادتهم"

ومع اشتداد الازمة حضرة الى القاهرة وفد سوداني برئاسة وزير الخارجة لاجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين بشان مسالة الحدود الا ان تلك المفاوضات لم تحقق نجاحا وفي 20فيفري قدم سفير السودان مذكرة ثانية الى الامين العام للجامعة العربية يطلب فيها الاسراع في حل هذه الازمة لكن السودان لم ينتظر كثيرا ....عنه مساعي جامعة الدول العربية لتسوية هذا الخلاف وقدمت شكوى الى الامم المتحدة تطلب فيها عقد جلسة لمجلس الامن لمناقشة الحالة الخطيرة القائمة على الحدود، طلب مجلس الامن من الدولتين ان يتوصلا الى حل هذه الازمة بالطرق السلمية ،وقد تم تصفية الخلاف بين الدولتين الشقيقتين عندما ابرمت اتفاقية توزيع مياه النيل في 8فيفري 1958 [20].

3- النزاع اللبناني السوري(ماي–نوفمبر 1959):

ترجع هذه الازمة الى قيام مصر وسوريا ورعايا من الشعب اللبناني بالعمل من اجل الوحدة بصورة او باخرى، بينما كانت رعية اخرى من لبنان في غير ذلك وكان الرئيس البناني "كميل شمعون" ذو الميول الغربية على رأس هذا الجانب حيث انه رفض قطع العلاقات مع بريطانيا بعد اعتدائها على السويس عام 1956 وقبوله لمبدأ "ايزنهاور" الذي يقضي باستعداد امريكا لان تقدم مساعدات عسكرية للدولة التي تعلن قبولها لهذا المبدأ ، لحمايتها من الخطر الشيوعي المحتمل وقد بلغت الازمة اوجها عندما اعلم الرئيس اللبناني عزمه على

[20] المرجع نفسه،ص16 .

تغيير الدستور اللبناني ليسمح لنفسه بان يترشح مرة اخرى للرئاسة[21] عمدما اشتدت الاشتباكات في لبنان قررت الحكومة في 21 ماي 1958 ان تقدم شكوى للامين العام للجامعة العربية بمطالبة بعق دورة غير عادية لمحلس الجامعة لبحث التدخل السوري الشان الداخلي للبنان ، وفي اليوم التالي قدمت شكوى الى مجلس الامن تتهم فيها مصر بالعمل على تسلل العصابات مسلحة من سوريا الى الاقاليم اللبنانية.

امام اهاتين الشكوتين طلب مدير مكتب الجامعة العربية ،بناء على تعليمات الامين تأجيل النظر في الشكوى اللبنانية وفقا لاحكام المادة" 58 " من ميثاق الامم المتحدة لتمكين مجلس الجامعة من ان يتولى بنفسه تصفية الخلاف باعتبار الجامعة العربية هيا المنظمة الاقليمية المشرفة على الامن المنطقة والتي تتشترك لافي عضويتها الدولتين المتنازعتين ، اجمع مجلس الجامعة في دورة غير عادية في مدينة في ليبيا بين 31 ماي و 4 جوان 1958 ووافقت على مشروع القرار الذي يتضمن النقاط التالية:

- الجامعة العربية ستبذل كل جهد لايقاف الاظطربات في لبنان
- تقوم الحكومة اللبنانية بسحب شكواها من مجلس الامن
- تشكيل لجنة من مجموعة من الدول العربية لوضع خطة لانهاء الخلاف.

*قام مندوب لبنان بتبليغ مجلس الجامعة بانه حكوماته لم توافق على مشروع قرار مجلس الجامعة، وقام الامين العام للامم المتحدة بعد ذلك بتشكيل لجنة مراقبين في مهمة "وقف التسلل" ،وقد قدم المراقبون تقريرا اكدوا فيه عدم لمس اي تسلل نت قبل الاقليم السوري ، وقد اجتمعت الجمعية بعد ذلك واصدرت في 21 اوت قرار تؤكد فيه مبادئ واهداف الجامعة

[21] نفس المرجع السابق،ص 17–18

العربية وتطالب الدول العربية بتسوية النزعات القطرية داخل اطار الجامعة ،وقد هدأت الامور بعد ذلك في لبنان خصوص بعد انتخاب رئيس جديد للبنان في سبتمبر 1958.

مايمكن ملاحظته في الازمة اللبنانية هو تحول الخلاف من ثنائي الى جماعي دولي من سوريا ولبنان حتى مصر والعراق وامتد حتى الاردن وتدخلت الو.م.أ لصالح لبنان بريطانيا لصاح الاردن والاتحاد السوفياتي لصالح مصر واصبح بذلك احد خلافات الحرب الباردة اخفقت جامعة الدول العربية في تسوية الخلافلان لان مصر كانت طرف فيه،فلبنان في ولاية الجامعة لاقتناعها بانها خاضعة لنفوذ مصر بل ان اجهزة الجامعة ليس لديها القابلية على تسوية الخلاف ودليل ذلك تباطئ مجلس الجامعة في الاجتماع ، جيث ان هذا البطئ بدا واضحا مقارنة بسرعة عمل ملس الامن الذي انعقدة خلال 24ساعة من وصول الشكوى اليه فالدبلوماسية العربية قد فشلت في ايطار جامعة الدول العربية لحل الازمة العربية الدولية .[22]

4- النزاع الجزئري _المغربي :

يعد هذا النزاع احد المشكلات التي لم تستطع الجامعة العربية ان تجد لها حلا كما فعلت مع النزاعات الاخرى وخصوصا ان النزاع وقع بين دولتين كانت تخضعا لنفس المستعمر _فرنسا_ نالت المغرب استقلالها عام 1956 اي كان على الجزائر والمغرب تاجيل قضية الحدود الى ما بعد انتهاء الصراع المسلح ضد فرنسا ، وسجلت معاهدة سرية بين الطرفين عام 1961 وبعد نيل الجزائر استقلالها سنة 1962 تجدد الحديث عن الحدود وطلب الملك المغربي في سبتمبر 1963 اعادة النضر في الحدود وكان وراء هذا المطلب عدة دوافع :

[22] بطرس غالي بطرس، مرجع سابق،ص20.

- كانت السياسة المغربية حين اذن ترى ضم موريتانيا الى المملكة المغربية باعتبارها جزءا منها .
- المنطقة المتنازع عليها غنية بالموارد الطبيعية خاصة الحديد.
- كان الملك المغربي بحاجة الى انتصار خارجي لتدعيم مركز بلاده

نضرا لاشتداد التوتر بين البلدين التقى وزيرا الخارجية في 5اكتوبر 1963 من اجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين ،واضفرت المحادثات عن اتفاقية تضمنت مايلي:

1- المواطنون في كل من الدولتين المتواجدون في اقليم الدولة الاخرى ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود .
2- تتعهد الدولتان بعدم قيام اي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الاخر وياكد مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهم.
3- تتعهد دولتان بالامتناع عن اتخاذ اي اجراءات او تدبير عسكري من شانه ان يضاعفة من خطورة الازمة بينهما .
4- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لاجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن الثاني والرئيس بن بلة [23]

على الرغم من هذا الاتفاق فقد وقعت بين الطرفين اشتباكات عسكرية بين 8-9اكتوبر عام 1963 واستطاعت القوات المغربية في 24 اكتوبر ان تستولي على جزء من ارض النزاع امام خطورة هذا النزاع بادرت الدبلوماسية العربية على المستوى الفردي والجماعي بالعمل على فض هذا النزاع بالطرق السلمية .

[23] سليم محمد السيد، مرجع سابق، ص175.

أ- المبادرة العربية الجماعية : تدخل الامين العام للجامعة العربية في اكتوبر 1963 واتصل بكل من سفير المغرب بالقاهرة والقائم بالاعمال الجزائرية بالقاهرة ، وطالبهم باسم التضامن العربي بوقف القتال فورا لما ازداد الصراح حدة،قرر الامين العام عقد مجلس جامعة في دورة غير عادية وانعقد في 19 اكتوبر 1963 [24]، دعت الدولتين الى سحب قواتهم المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح ، مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخذها مايقتضيه لحسم النزاع بالطرق السلمية الا ان المغرب اعترض على هذا القرار فانتقل الصراع الى ميدان اخر وبالتالي فان المبادرة العربية الجماعية لم تحقق اي نجاح.

ب- المبادرة العربية الفردية :هي كثيرة ومتنوعة نذكر منها الرئيس التونسي "حبيب بورقيبة " الذي وجه دعوة الى الطرفين ،مقترحا عقد مؤتمر قمة في نوفمبر في مدينة بيروت لكن الرئيسين رفضا وتلتها مباردة الرئيس السوري والرئيس العراقي ثم مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر في 20 اكتوبر 1963 الا ان المبادرات الدبلوماسية العربية الفردية باءت بالفشل ولم تنجح ولم تلقى اي قبول من دولتي النزاع.

5- الغزو العراقي للكويت 20 اوت 1990: تعد من اخطر الازمات التي واجهتها الجامعة العربية كما تعتبر من بين المشاكل التي هددت مصير الامة العربية لعجز النظام العربي عن حيلولة دون استخدام القوة العراقية ضد الكويت [25] كان للغزو عدة خلفيات نذكر منها:

---

[24] بطرس غالي بطرس، مرجع سابق،ص23

[25] عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر :قراءة في الواقع واشتقاق المستقبل ،الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي،2003،ص45-46.

- الوضع المتدهور للاقتصاد العراقي المغرق بالديون نتيجة التسلح والحرب؛
- التدمير الكثير الذي اصاب المدن العراقية ومايتطلب من ميزانية للاعمار؛
- اثارة مشكلة الحدود بين الدولتين واتهام الكويت باقامة منشأ عسكرية وبترولية على اراضيها؛
- اتهام العراق للكويت بإستنزاف حقل الرملية البترولي وانها انتجت منه ماقيمته 2.4 مليار دولار؛
- ان الكويت والامارت اخرقتا اتفاقية اوجاك وتصديرها كمية اكبر المتفق عليها باسعار اقل تكلفة[26].

انعقد على اثرها مجلس جامعة في دورة طارئت في 3 اوت 1990 بناء على طلب دولة الكويت للنظر في هذا العداون ،وقد ادان المجلس العدوان العراقي ورفض اي اثار مترتبة عليها وقد اخذ القرار باغلبية 14 من 21 لكن نتيجة الاختلاف المصالح العربية وجدت الخلافات بين الدول العربية فإن المؤتمر لم يتوصل الى اجماع على قرارها اصيب النظام العربي بعده بتشنج نتيجة اختلاف المواقف ومن هنا انتكست الجامعة العربية مرة اخرى.

6- الغزو الامريكي على العراق مارس 2003:

بدون التعميق في حيثيات الواقعة فإن على الرغم من وضوح كل الواجب والالتزمات العربية القانونية في كثل هذا الغزو وحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك بين دول الجامعة العربية ، وحسب اقرارت العربية على المستويات المختلفة فإن الاستجابة العربية لذلك اوتنفيذ الالتزام قد اختلف بين الواقع الرسمي والواقع الفعلي المعاش ،ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

[26] محمد رضا فودة ، الامن القومي للخليج العربي، مصر :الصلاح للدرسات السياسية ،1991،ص 35-36.

1- لم ينفذ اي طرف من الاطراف التزامه تجاه العدوان على العراق بموجب معاهدة الدفاع المشترك،وبموجب قرارات مؤتمر القمةووزراء الخارجية العرب والتي تعتبر الاعتداء على العراق اعتداء عليهاجميعا وما يترتب على ذلك من تقديم الدعم العسكري للعراق والمشاركة في رد الاعتداء الذي تم حتى من دون قرار او موافقة مجلس الامن.

2- كانت الحرب الامريكية تشن براً ،بحراً وجواً من اراضي وقواعد عربية في الخليج وباسلحة وعتاد في مياه عربية وتسهيلات لوجيستية تنطلق من دول عربية اخرى خلافا للالتزامات التي قدمت وتقتضي "ضرورة امتناع دولهم عن تقديم اي نوع من المساعدات والتسهيلات لاي عمل عسكري يهدد امن وسلامة العراق ووحدة اراضيه" كما طالبت بعض الدول العربية من الرئيس العراقي المخلوع التخلي عن السلطة ترضية لامريكا وباستثناء سوريا،لبنان واليمن التي لم تصدر اي ادانة للعدوان وحمل بعضهم العراق مسؤولية مايحدث[27]

[27] خير الدين حسيب،مستقبل العراق:الاحتلال،المقاومة، التحريروالديموقراطية،بيروت:مركز دراسات الوحدةالعربية،2004،ص81

خلاصة الفصل

الجامعة العربية مؤسسة الوحدة العربية الرسمية نشأت تعبير عن الارادة القومية وتجسيدا لأمال الامة العربية فاعد المختصون القائمون على العمل ميثاقتها وسطرو اهدافها وبينو الوسائل الكفيلةبتحقيق اهدافها وقد نهضت الجامعة العربيةمنذ نشأتها بكل اعباء العمل القومي ، السياسي والفني عن طريق ادارات ملحقة بالامانة العامة واتسع نطاق العمل الفني بتوسيع عضوية الجامعة من ناحية،وتنويع حاجات التنمية العربية وفقا لفكرة تقسيم العمل الاجتماعي ثم رغبته في تجسيد العمل العربي المشترك.

ولكن الجامعة العربية على الرغم من نشوء المنظمات العربية المتخصصة* من اجل تحقيق اهدافها الا انها لم تقوى على التصدي للمشكلات التخلف العربي ولم تعالجها بما تستحقه من عناية واهتمام لوجود قيادة وعقبات ومعوقات وقفت في وجه الجامعة، فكانت نكبة فلسطين التي لم يشهد التاريخ نظيرا لها للمآسي التي تفرزها صباحا ومساءاً ،الى جانب ماعانته الدول العربية من مخلفات الاستعمار .

لقد كبلت الجامعة بقيود اعاقتها عن اداء وظائفها وتحقيق اهدافها ،وفي مقدمة ذلك الانظمة العربية التي جعلتها اداة رسميةيستعملها حكام العرب وفق ارادتهم المتناقضة.

*وهذه المنظمات المتخصصة البعيدة عن التيارات السياسية،قادرة على القيام بمسؤوليتهاالفنية بفاعلية كبيرة اذا وجدت الارادة الصادقة الغيورة على المصلحة القومية.

ومن خلال هذا الفصل وماقدمناه فيه يظهر نقص في ميثاق جامعة الدول العربية التي ينبغي تعديله وهياكلها وانظمتها التي تحتاج الى تنظيم جديد وهيكلة حديثة وبخصوص تسوية النزاعات العربية المحلية من قبل الجامعة ،فقد نجحت الجامعة في فض ضرر النزاعات نسبيا ، الا ان دورها بقي محدودا وعليه وجب خلق وتفعيل ميكانيزمات واجهزة كفيلة بالوقاية من الوقوع في نزاعات مسلحة حتى لا نقول تسوية ،هذه الاجهزة تكمن في محكمة عدل عربية وجيش عربي يكفل السلم والامن العربي.

الفصل الثالث

تمهيد:

ان جامعة الدول العربية تتعرض للكثير من النقد سواء من حيث اداءها او من حيث آلياتها او درجة الالتزام بما تصدره من قرارات ولا شك في ان هناك جوانب قصور اساسية في الجامعة لعل من اهم الميثاق الحالي وعدم قدرتها على تسوية النزعات العربية – العربية بالاضافة الى العديد من المشاكل الاضافية كالخلافات المتصاعدة وغياب المصداقية وعدم القدرة على الاتفاق.

ان الازمة التي تواجه جامعة الدول العربية هيا بالتأكيد ازمة اداء لا ازمة وجود لان اسباب وجودها لا تزال قائمة والاحتياج العربي الى دورها لايزال قائما وهنا على الدول العربية ان ترتب اوضاعها بحال يختلف عما كانت عليه وليس ثمة شك في ان تطوير الجامعة بتا امر لابد منه .

ان المشكل الاساسية في قضية تطوير الجامعة هيا انها ما تبدأ من الطريق الذي لن يؤدي على الارجح الى اية نتائج ملموسة في هذا السياق ،اذا تزايدت الدعوات والافكار لاصلاح الجامعة في السنوات الاخيرة ركزت في معظمها على الاصلاح الهيكلي للجامعة ومؤسساتها حيث يدور الحديث السابق وحاليا وربما لاحقا عن ضرورة تطوير هيكا وكيان الجامعة واداتها وميثاقها وامينها العام، وكأن الجامعة هيا المشكلة في حد ذاتها دون ان يبذل جهد مشابه في علاج المصدر الاساسي لازمة النظام العربي برمته ةهة موضوع اصلاح العلاقات العربية –العربية وكيفية بعث الارادات السياسية العربية من اجل تفعيل النظام العربي وجامعة الدول العربيةوبذلك فإنالحديث عن مستقبل الجامعة قد يرتبط بشكل وثيق بالحديث عن مستقبل العرب وجودا وادءا كذلك يكون السؤال هل الاصلاح المنشود يكون للجامعة ام للعرب ابتداءاً؟

فيما يحمل البعض جامعة الدول العربية مسؤولية الوضع العربي الراهن وتداعياته الا ان الاخيرين يرون انا عدم تعاون الحكومات العربية مع الجامعة وعرقلة تفعيل دورها والتنصل من التزامتهم ،ربما يكون السبب الجقيقي وراء ضعف الجامعة ومحدودية دورها الفاعل في تدعيم التعاون العربي ،ان صيحات اصلاح الجامعة قديمة والدراسات حولها متعددة لتعدد الايام التي تمضي عليها ،من هنا نرى ان السؤال المطروح هو اين جامعة الدول العربية الان، وماهي وظيفتها؟وهل يمكن القول انها دخلت مرحلة الموت الدماغي؟

يأتي هذا الفصل من هذه الرسالة ليحث في مبررات الاصلاح والعوائق التي تطال الجامعة العربية تثنيها عن تحقيق العمل العربي المشترك(الوحدة العربية)وذلك في محاولة منها بتصنيف هذه العوائق عن طريق معرفة مستوياتها (سياسية،اقتصادية...) وكذا بالوقوف عند درجة تداعيتاتها على الجامعة وهذا ما ساتطرق اليه في المبحث الثاني وفي المبحث الذي يليه سنعمل على وضع تصور عن اصلاح الجامعة العربية كما تطرق اليها المثقفون المهتمون بالشؤون العربية كمحاولة منها لتجاوز هذه العوائق المتعدد قصد تفعيل العمل العربي المشترك زيادتا الى البحث في سبيل تجنيب الوطن العربي الوقوع في الازمات والنزعات المحلية التي تزيد من ارهاق العمل العربي المشترك.

الفصل الثالث: مبادرات اصلاح الجامعة العربية

المبحث الاول:مبررات اصلاح جامعة الدول العربية

ان الحاجة الى اصلاح جامعة الدول العربية تجد اساسها في عدة عوامل فقط كشفت الممارسة عن القصور في ميثاقها وهيكلها التنظيمي،، فقد مضى اكثر من ستة عقود تغيرت فيها جملة وتفصيلا كافة الظروف الداخلية والاقليمية والدولية الرافعة لانشاءها ، بالاضافة الى المتغيرات والتحويلات التي تشهدها العلاقات اليوم، وهكذا فالاصلاح قضية ضرورية وحيوية وليست مجرد ترق فكري ،وانما ضرورة فرضها واقع النظام العالمي الجديد الذي تعيش فيه جامعة الدول العربية .

ان مبررات اصلاح جامعة الدول العربية متعدد ومتنوعة لكن يمكن حصرها في عاملين رئيسيين ، فهي اولا لاتملك القدرة الفاعلة على حل النزاعات العربية ولا تمارس اي تاثير ايجابي في هذا الخصوص فدورها اشبه مايكون بالممثل الصامت يقتصر على الاشراف والمباركة والتنديد بالاضافة الى تحولات النظام العالمي وتداعياته على الدول العربية .

المطلب الاول :عجز جامعة الدول العربية عن تسوية النزاعات العربية :

اكدَّ ميثاق جامعة الدول العربية على عدم استخدام القوى لفض النزاعات بينهما حيث ان المادة الخامسة(*) منه تنص على تسوية المنازعات بين الدول من خلال الوساطة والتحكيم .

ولهذا يقتصر ميثاق الجامعة العربة على ذكر الوساطة كوسيلة دبلو ماسية وحيدة تمنحها

(*) تنص المادة "05" من ميثاق الجامعة على ان << لا يجوز الالتجاء للقوة لفض النزاعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلا لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراظيها لجأ المتنازعون للمجلس لفض هذا الخلاف ،كان قراره عندئذ ملزما ونافذت>>

امكانية التدخل من اجل فض النزاع يمكن ان يادي الى نشوب حرب بين الاطراف المتنازعة ،مع العلم ان الوساطة كوسيلة دبلوماسية ليست بالضرورة ملزمة لانها تضل في نهاية

المطاف مبادرة ودية تقوم بها الجامعة من اجل الوصول الى حل يرضي اطراف النزاع يتوقف نجاحها على العديد من الاعتبارات من اهمها موقف الاطراف المتنازعة وطبيعة النزاع ودرجة خطورتها ، وهذا شأنه ان يسهم في اضعاف فاعلية نظام التسوية السلمية للمنازعات لدى الجامعة خصوصا ان الميثاق قد اشترط ان الوساطة لا تكون الا في النزاعات التي يمكن ان تؤدي الى نشوب حرب بين دولتين عربيتين وهنا يمكن قصور النظر لان المنطق يفرض انا وضيفة جامعة الدول العربية هي "وضيفة وقائية " بمعنى انه لا يجب ان تنتظر الى ان تطوير النزاع بصورة كبرى الى درجة تحوله الى امكانية اندلاع حرب وقد اشارت نفس المادة السابق ذكرها من الميثاق الى التحكيم بالاضافة الى الوساطة كوسيلة قضائية لحل النزاعات مع التاكيد على طابعه الاختياري وليس الاجباري وهذا يعني ان المسالة تضل مرتبطة برغبة الاطراف المتنازعة كما ان الميثاق لم يتضمن اي اشارة الى طبيعة الجزاء الذي يمكن ان يترتب على الاطراف التي قبلت اللجوء الى التحكيم ثم رفض الالتزام بمضمون قرار تحكيمي ، كما ان جامعة الدول العربية لم تنشا جهاز قضائي خاص ماعا ما اشارة اليه المادة التاسع عشر بشان انشاء محكمة عدل عربية [*] والتي بقي مشروع نظامها الاساسي في ادراج مكانتها حبر على ورق كما ان مساهمة جامعة الدول العربية ليس ذات اهمية مقارنة بالوسائل الاخرى اذ انا ثقة الاطراف العربية المتنازعة في الجامعة كانت محدودة بدليل انها لجأت في محاولة لتسوية نزاعاتها الى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة في اكثر مما لجأت الى الجامعة .

ايضا غياب قوات عسكرية مشتركة داخل الجامعة يعد احد اسباب فشلها عن القيام بدور فاعل لتحقيق الامن والسلم داخل بعض مناطق التوتر والنزاع في العالم العربي ،وقد بين

الدكتور "غالب غلاب العتيب" في كتابه جامعة الدول العربية وحل المنازعاتالعربية الصادرة سنة 2008 ، ان قيام جامعة الدول العربية كانت انتصار لفكرة الوحدة العربية الشاملة ورفض لمشاريع التجزئة الا ان نظام تسوية المنازعات بصورة سلمية سيثوبه به القصور نظرا لغياب جهاز متخصص يتعين الجوء اليه ويملك صلاحية اصدار القرارات حيث لم تمكن الجامعة من تطوير نفسها منذ تاسيسها في ادارت العديد من الازمات العربية او تعزيز العمل العربي المشترك [1] في نفس السياق يقول الدكتور احمد عارف الكفارنة " ان الازمة التي تعاني منها جامعة الدول العربية ليست ليست ازمة عدم القدرة على تنفيذ القرارات بسبب قاعدة الاجماع بقدر ماهي ازمة عدم القدرة على تنفيذ القرارات الاجماع هذه، كما يعد ضعف هذه المؤسسة افتقارها سلطة اتخاذ القرار السياسي الذي يجبر الانظمة على الخضوع له خوف من هذه القرارات اذا اتخذت بحقها[2] .

المطلب الثاني : التحولات في النظام العالمي وتداعياتها على الدول العربية :

منذ بداية نشأتها احاطت بجامعة الدول العربية فكرة التبعية لقوى الهيمنة الخارجية او بعبارة اخرى انها جاءت تجسيدا لمشروع خارجي يهدف الى احكام السيطرة على الدول العربية وليس لمشروع عربي يهدف لتعزيز الروابط بينهما ،كما ان التغيرات الدولية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان الحلين الاستراتجيين للدول العربية مما ادى الى فراغ استراتيجي في المنطقة العربية من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للعرب في كثير من المواقف

[1] احمد عارف الكفارنة :الاثار السياسية في النظام الاقليمي العربي ، مجاة: جامعة دمشق للعلوم القانونية ،عدد 2،2009،ص626.

[2] نفس المرجع ،ص627.

* تعريف التحكيم حسب الدكتور"علي صادق ابو هيف انه :النظر في النزاع لمعرفة شخص او هيئة يلجأ اليه المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع"

والازمات وعلى راسها الصراع العربي –الاسرائيلي ، فضلا عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كانت تعتمد عليها الدول العربية .

وطرح النظام العالمي الجديد الذي تم الاعلان عنه اثناءحرب الخليج الثانية تحديات حقيقية بالنسبة لجامعة الدول العربية ومن تداعياته بروز الو.م.أ. كدولة عضمى تنفرد بتسير مجريات السياسة العالمية بناءا على رؤيتها ووفقا لمعايرها وقيمها الخاصة وتتمثل محددت الاستراتيجية الامريكية اتجاه العالم العربي في ثلاث محددات اساسية هي : النفط ، مكافحة الارهاب، اسرائيل [1] متبعتا في ذالك استراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب باقي مكونات المجتمع الدولي .

ويأتي مشروع الشرق الاوسط الموسع الجديد كتكمل لسياسة منع العرب من تكوين كتلة موحدة ومستقلة ودفعهم الى الاندراج في السوق العالمية من منطلق واقعهم الراهن كدول ضعيفة وفقيرة وتابعة يمكن بسهولة اتهامها وتوضيفها ضمن الاستراتجيات الدولية [2]

كما ساهمت الضغوط الدولية المختلفة على الدول العربية لاسيما الضغوط الامريكية والاوروبية في تحديد المواقف الدول العربية ازاء القضايا العربية المهمة مما ادى الى ضعف فاعلية جامعة الدول العربة كمنظمة اقليمية وعليه فقد تحولنا من منظمة ذات اهداف عامة شاملة الى مايشبه الوكالة المتخصصة لاجتماع ملوك وامراء ورئساء الدول العربية وقد انعكس ذالك سلبا وبشكل قلل من كفائتها وكالات التابعة لها . هذا بالاضافة الى الاطماع الاقليمية الارانية في الخليج .

[1] احمد عصمت عبد المجيد، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة ،شؤون عربية ، ع73، مارس 1993، ص12.

[2] احمد يوسف احمد، العرب وتحديات لبنظام الشرق الوسطي ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، مارس 1994، ص17.

المبحث الثاني : العوائق التي تواجه الإصلاح

المطلب الأول : العوائق السياسية والاقتصادية

I. العوائق السياسية :

اولا: تيارات متصراعة داخل اروقة الجامعة : ان من بين الاهداف الغير المباشرة التي ذكرها الميثاق تقوية الروابط بين دول الاعضاء ودعمها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وسعي لتامين مستقبلها ووحدتها ، لكن الواقعية التي لم ترتبط بالميثاليات المسطرة بالميثاق جعلت هناك منطقتين داخل اروقت الجامعة اولها منطقة الامة في سعيها للوحدة العربة الشاملة وثانيها منطق الدولة في التمسك بمبدا السيادة وعدم التنازل عنه لصالح الجامعة العربية ويرجع هذا الى ما قلناه سابق بانه نتاج بذور غرستها بريطانيا في ارجاء الجامعة مما ادى الى وجود تيارات متصارعة داخل اروقة الجامعة ولذاك لم تسر الجامعة على الفكر القومي والحد من سيادة الدول الاعظاء وهذا الوضع كان سببا في ازمة بين الجامعة والرئ العام العربي وعلى الاخص قياداته وتنضيماته القومية [1] وقد ادت هذه التيارات المتضاربة داخل اروقة الجامعة الى ضعف المواقف الصادرة عن الجامعة لانها وما يتبعها من منظمات واتحادات اضعف من اي دولة عربة وعلى الاخص الدول التي تدفع لميزانية الجامعة

ثانيا :عدم جدية الدول الموقعة على الميثاق والاتفاقيات العربية في تنفيذ احكامها : ذلك ان المنطقة القطري كثيرا مايتغلب على المنطق القومي وهذا التناقض بسبب عجزا للجامعة عن

[1] جميل مطر ، علي الدين هلال ، النظام لاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط5،1986، ص176.

تسوية الكثير من النزاعات حتى ان الجامعة تاخذ شكل الوساطة لا الالزام عند تدخلها لحل نزاع ما على ان يتعلق النزاع باستقلال الدول او سلامتها لو سيادتها فان كان النزاع في غير هذه الامور ، كثيرا ماتلجأ الجامعة للتحكيم الذي هو مرهون بشرطين :

1-ان تطلب الدولة المتنازعة ذلك .

2-ان لايتعلق النزاع باستقلال الدول او سيادتها او سلامة اراضيها والاطراف المتنازعة هي التي تقوم بتقدير ذلك ، فاما ان يؤدي الى استخدام القوة واما انه يمس السيادة .

حتى ان تدخل الجامعة في النزاعات المهمة التي تخشى تطورها الى حالة استخدام القوى فانه يجوز للجامعة ان تدخل على شكل وساطة لا تكون نتائجها ملزمة [1]

ثالثا: الصراع القائم في البلدان العربية : اتخذت هذه الصراعات اشكالا متعددة من اهم ذالك العقيدة في النظام، وثنائية لا تعرف لها مثيلا بالاضافة الى البيئة الدولية والافكار القومية ، ومراعاة اصحاب التيارات القطري والى جانب ذلك ، التحالفات العربية بغية توازن القوى على على ان عددا من الدول التي تتخذ شكل انتمائات حضرية لدول استعمارية ادى بها الى تكالب قوى الغرب على تلك الدول ، لاعتبارهم ان ذلك ظاهرة من ظواهر الضعف العربي .

رابعا: محاولة هيمنة والاطماع الاجنبية في ثروات الوطن العربي : وفي مقدمة ذلك النفط ومن اجل الاطماع بسطرت الدول الاجنبية نفوذها محاولة التاثير على مجريات الدولة من الناحية السياسية ، سواء كان ذالك في الامور في الامور الداخلية لدول او في علاقاتها مع الدول الاقليمية وذات الجوار ، حيث نتج عن هذه الحالة نتائج سلبية من اهمها:

[1] مجموعة من الباحثين ، جتمعة الدول العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، ابريل 1983،ص83.

أ- عدم توفر الاراداة السياسية لدى حكومات الدول العربية لدفع التعاون الى ابعد ماهو عليه حاليا واذا قلنا ان الامور لم تبقى على حالها ، فانها ستتمخض عن سلبيات لا تقتصر في تاثيرها عن النظام الداخلي لدولة، وانما يمتد ليصل الى مستوى القرار الصادر عن جامعة الدول العربية بسبب معوقات تحول دون تقدم للامام [1]

ب- عجز الجامعة عن ايجاد سياسات مشتركة بين الدول الاعضاء في الجامعة ، بدليل ان الجامعة لم تتمكن من اتخاذ موقف عربي ، محدد الا نادرا ، وان السياسات الخارجية للدول الاعضاء لم تكن موحدة ، بل متنوعة ،متفرغة ذات اتجاهات _ ان لم نقل انها متضاربة _مختلفة.

ت- قيام بعض الدول الاعضاء بالاتفاقيات دولية من تلقاء نفسها دون الرجوع الى الجامعة ودون استشارتها ،حتى ان من الاتفاقيات ماتخالف المبادئ الاساسية للجامعة والاهداف من الاتفاقيات التي صدر بموجبها مقررات معينة ، كما هو الحال في اقامة علاقات صلح وتبادل دبلوماسي واقتصادي مع دولة اسرائلية .

ث- عدم تمكن الجامعة من صد العدوان الذي وقع على عدد من الدول الاعضاء في الجامعة وخير مثال نسوقه في الميدان ، العدوان الثلاثي على مصر ، رغم ان مهمته الدفاع عن الدول الاعضاء من الامور السياسية والوضائف المنوطة بالجامعة .

ج- عدم وجود نصوص واضحة في النظام الداخلي للجامعة او في الميثاقها ،تحكم الجامعة وتسيرها لما فيه من تحقيق الاهداف المسطرة ، ومن جهة اخرى ضعف

[1] محمود ابو الوفاء محمد احمد ، الوسط في قانون المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، ط1، 1985-1986،ص641-642 .

الوسائل التي تحوز عليها الجامعة بحيث تتمكن من تنفيذ مقررات معينة او وضيفة من وضائف الرئيسية للجامعة .

ح- طرأت تغيرات جديدة في المسار الدولي وذلك لابد من اتخاذ الجامعة ، لواقف معتدلة من غير اجحاف ولا تعد تجاه التكتلات العالمية النشيطة في الساحة الدولية والملاحظة على الجامعة انها منعزلة عن السياسة العالمية اذا لا تتفاعل مع ما يحدث خارج المنطقة العربية وكانها في غفلة من امرها ، بحيث تقف من تلك التغيرات موقف المتفرج وكانه لا وجودلها على المستوى الدولي.

خامسا: قيام الدول الاجنبية ببث التفرق بين الدول العربية :بسبب التدخل في شؤون البلاد الداخلية على اساس ديني او عرقي او عنصري او طائفي حتى ان عددا من الدول العربية داحل الجامعة لها وجهان نظر مختلفة واراء متباينة قد نصل احيانا مدى التضارب والتناقض فيما بينها كما هة الحال بين الكويت ومن يقف الى جانبها ومن الدول الخليج وبين العراق ومن يؤيدها من الدول العربية الاخرى (سابقا) زيادة على ذلك لا يمكن ان ننكر دور مخطاطات القوى الاجنبية في ضرب التضامن العربي ،وتفتين الصف العربي وعلى سبيل المثال يسيئ بلد عربي معاملة رعايا بلد عربي اخر ، مما يؤدي الى تنافر واختلاف بين هذين البلدين ، ولهذا التاثير اثر سلبية على نشاط وعمل الجامعة العربية باعتبارها جسر للوصول الى الوحدة العربية الشاملة ، وهذا التاثير يكمن اساسا في ميثاق الجامعة العربية وبروتوكول الاسكندرية الذي لا يتحدث عن شيئ يسمى البلاد العربية ، ولذا فان كلمة الامن

العربي او القومية العربية ظلت حتى وقت قريب لا تطرح ولا تستخدم الا بتحفيظ داخل اجتماعات الجامعة العربية[1]

سادسا: التحديات التي تواجه الجامعة : من اخطر التحديات الراهنة القائمة على صدر الامة العربية ،والوجود الاسرائيلي والنظام الشرق الاوسطي.

1- الدور البريطاني عند تأسيس الجامعة:كانت بريطانيا السيدة الى انشاء جامعة الدول العربية لا حبا في ضم الدول العربية وتوحيدهم ولا رغبة في تحقيق الخبرة لهم باتحادهم بل كانت تهدف الى تجميع الارادات العربية عن طريق الجامعة كاداة فعالة لخدمة المصالح البريطانية الكبرى في المنطقة العربية .

وهذا ماحصل فعلا بعد انشاء الجامعةواكبر شاهد على عدوان وغدر بريطانيا انها قامت بزرع الكيان اليهودي في قلب الوطن العربي بالاضافة الى ذلك التكريس الاقليمي وتشجيع النزعات الاستقلالية بظهور الدول القطرية.

2- المشكل الفليسطيني ووجود اسرائيل :وماتمخض عن هذا المشكل من عوائق ان تصل الجامعة من حل لهذل المعضلة ومواجهة الجامعة بالفشل بالكثير من المفردات التي تتعلق في المجالات التالية الاقتصادية ، العسكرية ومنذ الاحتلال اليهودي لفلسطين اصدرت الجامعة عدة قرارات لمعالجة القضية الفلسطينية للحيلولة اولا من تنفيذ قرار التقسيم[2] وعدم الاعتراف بهذا القرار ومن ثمة اوصت الجامعة الدول العربية موقف موحد اتجاه المصالحة مع اليهود ومن فعلت ذلك

[1] مراد محمد حلمي واخرون ،ندوة المستقبل العربي :"الوحدة العربية بين الواقع والامل"، مجلة: المستقبل العربي ،ع9، 1979 ص141-142.

[2] انظر ما جاء في الدورة الخامسةلمجلس الجامعة ديسمبر 1946 ،الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، http://www.lasportal.org/wps/portal/lasor/homepage/ut/p/c5/04

من الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية تعتبر منفصلة عن الجامعة طبقا للمادة 18 من ميثاق الجامعة[1] الا ان انشئت الجامعة كيان فلسطينيا يتحدث باسم الفلسطنيين في مجال الدولي بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، وازاء ماجرى من تطورات للقضية الفلسطينية ، برز قصور الجامعة على على الصعيدين السياسي والعسكري [2]ان زرع دولة اسرائيل تمخض عنه تحديات واجهت العرب وجعلتهم في مواقف مختلفة من هذه القضية ، كما ان الدول الكبرى بدات تخطط وتنفذ لنظام الشرق اوسطي ليكون قضية من القضايا ذات الاهتمام الكبير لهذه الدول والعلاقة معها والتفاعل المشترك عندئذ في مشكلة سلام المنطقة ، وطرح قضية النظام العربي ، ونظام الشرق اوسطي ولقد ظهر على اثر ذلك مايلي:

- التوقيع على الاتفاق الفلسطيني _ الاسرائيلي في 13سبتمبر 1993 طرح قضية النظام العربي والنظام الشرق الاوسطي بشكل ملح وجاد
- توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في مارس 1999 وبذلك اصبحت اسرائيل طرفا في علاقة اكبر بالدولة المصرية التي تعتبر القائد للدول العربية (سابقا) بحيث غدت صاحبة الدور القائد في التفاعلات العربية الا ان الرفض العربي لما حدث، توقف الاطار الشرق اوسطي الجديد عند حدود معينة .

[1] انظر موقف الجامعة من مصر بفصلها عن عضوية الجامعة عند مصالحتها للعدو اليهودي ، الموقع نفسه.

[2] عبد المنعم احمد فارس ،جامعة الدول العربية ،1945-1985: دراسة تاريخية وسياسية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1، ماي 1986،ص45-57.

3- النظام الشرق اوسطي: يعتبر مابين قمة عمان 1997 وقمة بغداد 1990 بدا استعمال سمة الشرق اوسطية الجديد التي بدا وجودها بوضوح وان يكن على نحون ضعيف غير انه مع حرب الخليج اعتبارا من اوت 1990 فقد النظام العربي مناعته، وتسارعت الاحداث في طريقها الى عملية التسوية السلمية للصراع مع اسرائيل ،كما في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي 1993، الذي يعتبر ركن الاساسي في استمرارية تبلور البعد الشرقي اوسطي في المنطقة ونتيجة لذلك تم انهيار النظام العربي من اجراء ازمة الخليج ،والحرب الدائرة بين العراق والدول الكبرى التي انطوى تحت لوائها عددا لابأس به من الدول العربية والخليج العربي ، حيث راجت مقولات تنكر وجود نظام عربي اصلا وهو ما لوح الى ظهور صراعات العربية – العربية من حين لاخر يفعل الدول الكبرى التي تثير نار الفتنة وترك صرح النظام العربي الذي كان موجودا فعلا على نحو ضيق قبولا من تدعيمه وتقويته لتحقيق المصالح العربية على نحو افضل مما هو عليه فان الغرب رفضة هذا النظام العربي ،بحجة انه غير موجود لترضة على المنطقة نظام شرق اوسطي الذي تريده.

ولهذا فان النظام الشرق اوسطي يسعى لان تكونة علاقة العرب بالدول المحيطة بالاطار الاقليمي علاقة وطيدة ،الا انه لايقبل ان تكون الترتيبات المعدة لذالك مفروضة من الخارج ، ولن الامر الذي يلفت الانتباه والنظر هو ان التسوية العادلة لا تتحقق مادام هناك تفكك وضعف عربي .

سابعا: التحديات الاقليمية الداخلية التي تواجه الجامعة : والى جانب ماتم ذكره من تحديات اتخذت طابع الهيمنة واستغلال النفوذ من قبل الدول التي تتخذ الخداع شعارا لها ، فان التحديات الاقليمية الداخلية مايقل خطرها عن تحديات الدولية وذلك للاخطار الجسيمة التي

تعاني الجامعة منها بسبب تعدد الولاءات وانتماءات ومايتعلق بمبدء السيادة الوطنية التي اعطته بعض الدول الاعضاء مزيد الاهمية التي ظهرت على شكل الاجماع في التصويت على القرارات لذالك تتم دراسة هذه النقطة من خلال العناصر الاتية :

- مايتعلق بتعدد الولاءات والانتماءات؛
- مايتعلق بالسيادة الوطنية ؛
- مايتعلق بالاوضاع العربية والخلافات وازمة الثقة بين الدول العربية .

1- مايتعلق بتعدد الانتماءات والولاءات : ان ازمة تعويق مواقف الجامعة عن تنفيذها الفعلي لايقتصر على التحديات الخارجية وحده وانما بما ينجم عن هذه التعديات بما يتعلق بالحالات الطارئة على العلاقات الدولية من جهة ولما يبدو من ولاءات وانتماءات الدول الكبرى . فعلى الصعيد الدولي ظهرت متغيرات جديدة اطاحت بالاتحاد السوفياتي الذي كان صديقا لعدد من الدول العربية وصدرا رئيسيا لتسليح العرب المتشددين في مواقفهم اتجاه دولة اسرائيل كما كان السوفيات سندا دبلوماسيا لحماية اصدقائه العرب من ويلات يتعرضون لها والتي كانت تعرض على مجلس الامن وفي خضم نظام العالمي الجديد كانت انتماءات وولاءات جديدة تتمسك بها الدول العربية بحيث تتاثر بشكل مباشر وغير مباشر على توجهاتها السياسية خلال اجتماعات جامعة الدول العربية الامر الذي جعل العمل العربي مظطربا غير واضح واحيانا بعيد عن الصراحة وقد تمضخ عن ذلك :

أ- غياب الارادة السياسية، وغياب الاخيار الحر،وفي حالة غياب هذه فإن القرارت تتخذ باحدى الوسائل الثلاثة الاتية:

- ❖ الوسيلة الاولى : المجاملة
- ❖ الوسيلة الثانية:المسايرة

❖ الوسيلة الثالثة:الاكراه

ب- وجود تيارين متصارعين داخل الجامعة ومن النظر في ميثاقها تبين ذلك حيث تميزت الجامعة العربية بوجود تيارين متصارعين داخلها حيث ميثاقها استجابة لها لما اراده المؤمنون منها في جهاز يرسخ التجزئة والسيادة بينما تنبانها القوميون تجسيدا وتحقيقا لارادة الوحدة العربية،وقد سيطر هذا الازدواج على حركة الجامعة ووضع محددات سلوكها وتصرفاتها[1]

2- مايتعلق بمبدا السيادة الوطنية :

اكد ميثاق الجامعة على سيادة كل دولة عضو فيها استقلالها وعلى تعاون الاعضاء فيما بينهم على صيانة استقلال كل دولة وسيادتها مع احترام الحكم القائم لكل دولة [2] وللحفاظ على هذا المبدأ اتخذ "الاجماع"بالتصويت على القرارت اساسا لذلك ،الامر الذي جعل الكثير منها ليست ذات اثر تطبيقي في الميدان العملي ،او تعتبر قاعدة الاجماع مظهرا لمفهوم السيادة ففي بعض الحالات الحاسمة لم تأخذ الجامعة بقاعدة الاجماع.

واتخذت بعض القررات رغم معارضة بعض الدول الاعضاء ،وقد حدث ذلك عند قبول عضوية الكويت سنة 1961 وعند نقل مقر الجامعة الى تونس في 1979 ومن ثمة تبين ان قاعدة السيادة –عند الضرورة- قد لا تكون عائقا حقيقيا امام قدرة الجامعة على اتخاذ القرارات[3].

[1] جميل مطر"التجارب الوظيفية للجامعة العربية"،مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية،العدد 11، جانفي 1980،ص43

[2] انظر: الملحق رقم 01 المواد 1،2،8 من ميثاق جامعة الدول العربية.

[3] محمدالتازي،جامعةالدول العربية:الواقع والطموح،لبنان:مركز الدراسات تاوحدو العربية،ط 1،ص 97.

كل ذلك ادى الى اخفاق الجامعةفي اتخاذ مواقف مصيصرية ذات ارتباط بالعمل العربي المشترك،بل ان العمل العربي المشترك اصبح مهددا بالخطر للحالة السيئة التي تعاني منها الجامعة من التشتت والتمزق واختلاف الاراء ووجهات النظر وبالاضافة الى ذلك بإسم القطرية والسيادة الوطنية،تحارب الجامعة بالخفاءوالعلانية وبإسم الاقليمية والتكتلات فوق الاقليمية والدولية تحاصر الجامعة العربية،فلا بد من الاخذ بالديموقراطية فكرًا ومبدأً وممارسة،حتى يتحقق لكل مواطن ادني حد من الحقوق الانسانية[1].

ومما لاشك فيه ان عجز الجامعة عن اداء رسالتها كما ينبغي ،وتنفيذ مقرارتها كما هو مطلوب من العلاقات العربية ، حيث انها تجري على مستوى القمة لا على مستوى المؤسسات السياسية لذا يمكن القول ان اخذ العوامل الرئيسية وراء عجز الجامعة العربية عن آدائها رسالتها يكمن في ان العلاقات العربية داخل هذه المنطقة يجري تخطيطها ورسمها على مستوى القمة وليس على مستوى المؤسسات السياسية مثال ذلك:ان اجتماعات وزراء الخارجية العرب وهم يمثلون اعلى مسؤولية سياسية،انتهى بعد مناقشات مستفيضة الى قرارات ومواقف معينة ثم فوجئنا باجتماع القمة في اليوم الموالي مباشرة يأتي بقرارات ومواقف واتجاهات مختلفة تماما عن اجتماع وزراء الخارجية ولعل ذلك هو الذي ادى الى عدم وجود سياسة عربية واضحة ازاء الكثير من القضايا.

كما يمكن ان نضيف الى اسباب عجز الجامعةعن اداء دورها، ان العلاقات داخل هذه المنظمة هي بالدرجة الاولى علاقات حكومات ، وليست علاقات شعوب او من المجتمعات العربية.

[1] محمد التازي،مرجع سابق،ص102.

فإذا اراد الجميع الوصول الى قرارات ومواقف واتجاهات متوحدة منفذة ينبغي البعد كل البعد عن سلوك حساس مفرط ازاء السيادة والاستقلال لان هذا لصالح الجماعة وبالتالي فإن عدم التنازل من جانب الدول الاعضاء يعني فشل الجامعة في الوصول الى حالة التنسيق والتعاون[1] وعند نجاح الجماعة في الوصول الى عمل جماعي مشترك ومنسق على اساس تعاوني فان هذا الحاجز يزول وتتخلص الجامعة من هذا الجانب من العجز الذي واجهها في هذا الميدان

3- مايتعلق بالاوضاع العربية والخلافات وازمة الثقة فيما بين دول الاعضاء : تعيين المنطقة في حالة لاتحسد عليها بسبب الخلافات والنزاعات والصراعات القائمة فيما بينها الامر الذي انعكس على انعدام الثقة بين الدول الاعضاء من جهة وعلاقاتهم بالجامعة من جهة ثانية ،وبذلك غدى النظام العربي في اسوا حالاته .حيث استحكمت الخلافات والنزاعات بين الدول العربية [2] وظهرت ازمة الثقة في علاقات دول الاعضاء فيما بينهم وفي علاقاتهم بالجامعة وانقسم الرأي العام في مواجهت الجامعة الى اتجاهين :[3]

أ- اتجاه يرمي الى على الجامعة لان فشلت في تحقيق اهدافها ، ولان بقائها في وضعها الحالي يعتبر عقبة في سبيل اقامة مشروعات اخرى للوحدة العربية تكون اكثر قدرة على مواجهت احتياجات الشعوب العربية .

ب- اتجاه يرمي الى القضاء على الجامعة وتقوية اجهزتها وتعديل ميثاقها بطريقة تكفل لها القدرة على تحقيق اغرضها وتمنحها السلطات الازمة في هذا

[1] نفس المرجع السابق،ص147.

[2] ابو الوفاء محمد أحمد ، مرجع سابق ،ص643.

الشأن ، وهذا الاتجاه هو الجدير بالتاييد ولتحقيق ذلك فان تقوية الجامعة يتطلب بين موضوعات اخرى توفر الامور الاتية:

- ❖ لابد من توفر ارادة الصادقة لدى حكومات الدول العربية وقاداتها وهذا العامل – هو نظري –وهو اهم العوامل التي يجب التركيز عليها منذ البداية لانه العامل الذي تتوقف عليه العاوامل الاخرى ولان غياب هذا العامل من شأنه ان يجعل ماتقرره الجامعة حبرا على ورق ؛
- ❖ تعديل الميثاق جامعة الدول العربية ويكون ذلك على ثلاث مستويات : اولها: بنسبة لمضمون الميثاق ثانيها :بنسبة لهيكل الجامعة ثالثها: بنسبة لوسائل تحقيق الجامعة

اما بنسبة لنظام الاقليمي العربي فهو في اسوء حالاته [1]وفي حالة قريبة من الشلل وذلك ان الامة العربية مرت بمراحل خطيرة واجهت فيها عددا من التحديات نذكر منها [2]:

أ- عدم سياغة اهداف واحدة لجميع البلدان العربية مما يأدي لهذه البلدان الى اتباع سياسات وطنية تتناقض احياننا مع الاهداف القومية ؛

ب- عدم الاتفاق على مواجهت التحديات الموجه للاقطار العربية ؛

ت- غياب الاراد العربية لتعزيز الجهد القومي المشترك ؛

ث- استنفاذ طاقة العرب في عدد من الخلافات او الصراعات لاقليمية ؛

---

[1] مجموعة باحثين ، تحديات الشرق اوسطية الجديدة في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،مارس 1994، ص9.

[2] لخصت هذه التحديات في تقرير غير تقليدي وجريئ اعدته الجامعة العربية ،انظر: المرجع نفسه، ص7.

ج- فقدان أليات فعالة للعمل العربي المشترك ؛

ح- محاولةتهمين الامة العربية في ضل النظام الدولي الجديد ؛

خ- تدخل الدول الكبرى في شؤون بعض البلدان العربية تحت حجج وضرائع مختلفة .

لقد تعرضة النظام الاقليمي العربي الى محنة كبيرة لم يستطع الخرجة منها حتى الان فلا توجد سياسة الية سياسية وسلمية لحل النزاعات العربية العربية كل ذلك يعود الى ما اصابة العمل العربي المشترك من العجز والشلل مع انه مقرر في جامعة الدول العربية .

II. العوائق الاقتصادية:

اولا: خضوع عدد كبير من دول الاعضاء في الجامعة لقيود وارتباطات اقتصادية كان لها اثر كبير في الحد من ايدرادة الدولة وحرياتها في العمل ولهذا دور سلبي يتجلى في التضارب في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا: الولاء والانتماء في الاقتصاد لدول اخرى ليست عربية ،ولا صلة لها بجامعة الدول العربية وهذا ما يفرزه تبعية والتزام بماتفرضه الدول الاخرى التي تعمل من اجل مصالحها ولا من اجل مصالح الدولة التابعة لها .

ثالثا :علاقة العمل في الميدان الاقتصادي بالامزجة السياسية لحكومات الدول، وهذ الامزجة التي تتصف بالانفعال والتقلب تارة والتوسع والتقيد تارة اخرى ان الازمة الحقيقية تكمل في داخل الوطن العربي في تضارب الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وفي تعدد الولاءات والانتماءات وفي انعدام حرية الاختيار وارتباط ذلك بامزجة الحكومات العربية فهي ان

شاءت وسعة وان شاءت قيدة ،وبعض الامزجة سريعة التقلب والانفعال لذالك من الواجب وضع ضوابط واضحة وصريحة للعمل القومي العربي[1].

ويرجه هذا التاثير الى ان دول العربية مازالت تابعة للاقتصاد العالمي[2] ولهذا اثرة على نشاط الجامعة وعملها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤدي بالتالي الى اتخاذ وسائل واساليب ومسارات معينة .

رابعا :انعدام العمل المشترك بين دول الاعضاء بغية ايجاد نظام اقتصادي مشترك وهذا ما جعل المساعدات التي تقدم الى الدول الضعيفة ، قليلة تكاد لا تغطي اقل جزء من المساحة التي يحتاجها العمل في دولة ضعيفة مع العلم بين الدول الاعضاء ضرورة لازمة ذكرها الميثاق.

خامسا: ان تكون التنمية هدفا لنهوض بالانسان العربي اجتماعيا فكريا خلقيا فتكون بحق تنمية شاملة ، منطلقة من ذاتية الشعب العربي وفي الوقت نفسه لا بد من المحافظة على الاصالة والسيادة عند التقدم والتحضر ، فان لم تهدف الجامعة الى ذلك كانت التنمية ضعيفة لم تادي دورها المنوط بها لنهوض الانسان العربي .

سادسا : سيطرت الدول الاستعمارية على ثروات وخيرات الوطن العربي ،بحيث لم تحقق تلك الدول ما تتطلبه التنمية في الدول العربية، لان الدول الكبيرة التي تستغل الثروات العربية تعيد ما تستغله لمصالحها لا مصالح التنمية العربية .

[1] محمد التازي ،مرجع سابق ،ص95.

[2] محمد حامي، واخرون "الوحدة العربية بين الواقع والامل "، مجلة المستقبل العربي ، العدد9 ،1979، ص142.

سابعا: عدم وجود هيئات اقتصادية عربية تمارس العمل الاقتصادي الجماعي وذلك لانعدام العمل المشترك بين الدول الاعضاء، فالامر يتطلب على الاقل وجود مجلس اقتصادي واجتماعي يكون مسؤولا عن بيان ورسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذ ها ومن ثم الربط بين الاقتصاديات الدول الاعضاء .

ثامنا : تاثير الدول الثرية على الفقيرة تمكنت الدول الغنية بفضل ثروتها من الهيمنة على معضم الثروة النقدية العربية وبذلك استطاعة ان تسيطرة على الدول الفقيرة وتكسبها لصفها ولجانبها في التصوية .

المطلب الثاني : العوائق التنظيمية :

لقد مرت على الجامعة اكثر من ستة عقود واجهت خلالها الكثير من المتغيرات الدولية والاقليمية الكثيرة ،وهذه المتغيرات جعلت من الحتمية تبديل نظام الجامعة ،وتعديل ميثاقها لمعالجة السلبيات التي ظهرت على مقرراتها خلال ذلك ، ولتجاوز العوائق التي حالت دون تنفيذ قراراتها هناك العوائق التنضيمية الادارية التي لايستهان بها في تعغويق القرارات عن التنفيذ ، والحيلولة دون تحقيق اهداف الجامعة في كثير من الشؤون [1] وترتبط هذه العوائق ارتباطا وثيقا لعدة امور تنظيمية وادارية وتنفيذية .

اولا : اعتماد قاعدة الاجماع في التصوية :القاعدة المعمول بها في الجامعة عند اتخاذ القرار وتصويت عليه والقاعدة العام في التصوية هي اجماع الدول الاعضاء على المسالة المطروحة حتى يمكن اتخاذ موقف بشانها ، ولا يشترط الميثاق الاجماع في كل الحالات المعروضة لان الاجماع غير مطلوب لا عند اتخاذ التدابير الازمة لدفع العدوان على احدى

[1] ابو الوفاء محمد أحمد، ملاحظات بشأن تعديل الميثاق ،مجلة الشؤون العربية ، مارس 1987.

الدول الجامعة [1] .او عند اتخاذ قرار بشان فصل احد الاعضاء من الجامعة [2]وفي الوقت نفسه ياخذ الميثاق

باغلبية الثلثين كما هو الحال بالنسبة الى تعين الامين العام وتعديل الميثاق وبالاغلبية العادية بنسبة لاقرار الميزانية وفض دورات الانعقاد واقرار الوائح الداخلية للمجلس ولجان وقرارات الوساطة والتحكيم والقرارات المتعلقة بشؤون الموضفين .

وعند النظر

1- اذا ارادا المجلس اتخاذ تدابير معينة ولتكن عند بحث الاعتداء على دولة من دول اعضاء الجامعة فلا يتم ذلك الا بالاجماع وهذا يعني امكانية منع اصدار أي قرار بمجرد اعتراض دولة واحدة .
2- لتحقق قاعدة الاجماع بعض التطورات ،فان كان مبدأ الاجماع موفقة كافة اعضاء الجامعة على قرار من قرارات المجلس كقبول دولة عربية جديدة الا ان هذ المبدأ اصابه تطور ،حيث غياب احدى الدول الاعضاء عن الجلسة التي يتم فيها التصويت لا يحول دون قبول الطلب كقبول دولة الكويت كما انا امتناع دولة عن التصويت يحول دون صدور قرار.

ثانيا: تقييم قاعدة الاجماع عند التصويت:تبدو في هذه القاعدة نقاط قوة ونقاط ضعف :

- اما نقاط القوة فتتجلى في مايلي:[3] ان الاخذ بمبدا الاجماع يمثل عنص القوة لانه حافظ على تناسق النظام ومرونته، وحالة دون سيطرة

[1] كما جاء في المادة السادسة من الميثاق .

[2] انظر المادة 18 من ميثاق جامعة الدول العربية

[3] مجموعة من الباحثين، جامعة الدول العربية (الواقع والطموح) ، مرجع سابق، ص89،87.

اي دولة عربية بمفردها او مجموعة من البلاد العربية على النظام ، وفرض على الدول التي تسعى لعب دور الزعامي في اطار النظام ان تلجأ اصلا الى مزيج من الاساليب الاقناع والضغط ، والترغيب والتهديد للحصول على الاجماع العربي لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها كما ان الدول الصغير في النظام ضمانة مادية ومعنوية ، اعطاها في الكثير من الاحيان القدرة على المساومة والحصول على مكاسب مقابل تاثيرها في القرار .

❖ اما نقاط الضعف : فيبدو في المظاهر السلبية التي كان الكبر اثر على تعويق المواقف الصادرة فقاعدة الاجماع وان كانت فيها قوة الا انها في نفس الوقت ضعف لانها فرضة على النظام العربي قدرا كبيرا من الجمود والشكلية ، ومنعها من دخول مجالات جديدة او ممارسة انشطة مستحدثة .

تداعيات هذه العوائق على الجامعة العربية :

هذه العوائق ادت الى نتائج وخيمة مقارنة بالتحديات التي تواجه الجامعة :[1]

أ- تحديات داخلية :

1. عدم صياغة اهداف واحدة لجميع البلدان العربية مما يادي الى اتباع سياسات وطنية تتناقض مع الاهداف القومية احياننا ؛
2. عدم الاتفاق على مواجهة التحديات الموجه الى الاقطار العربية ؛

[1] محمد جديدي ،قرارات منظمات الدولية ومدى فاعليتها ، رسالة ماجستار ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، 1993، ص226وما بعدها .

3. غياب الارادة العربية لتعزيز الجهد القومي المشترك ؛
4. استنفاذ طاقة العرب من الخلافات والصراعات القومية ؛
5. فقدان اليات فعالة للعمل العربي المشترك ؛
6. محاولة تهمين الامة العربية في ضل النظام الدولي الجديد .

ب- تحديات دولية :

1. محاولة الهيمنة والاطماع الاجنبية في ثروات الوطن العربي ؛
2. احتمالات بث التفرقة بين البلدان العربية ؛
3. احتمالات تدخل في شؤون بعض البلدان العربية على اساس ديني او عرقي ؛
4. احتمالات اضعاف الدور العربي في الساحة الدولية .

المبحث الثالث : اصلاح الجامعة العربية

المطلب الاول :اصلاح الجامعة من خلال تعديل الميثاق وتطويره

مع تغير النظام العالمي ، بات من الضروري مواد الميثاق متطورة ومتلائمة مع العصر وفي الوقت نفسه ان تهتم بالتطلعات وحاجات الامة العربية فهذا يعني تعديل ميثاق التي تحتاج الى تعديل وعلى الاخص التي تقف كحجر عثرة امام حسن اداء الجامعة للادوار المطلوبة منها من ذلك :

1- مسالة التزمت السيادي :التي اصبحت عقبة من العقبات التي تقف في وجه المواقف الصادرة عن مجلس الجامعة ولجانه ويقتضي مبدا السيادة كما تمة الاشارة اليه سابقا اعتماد مبدا الاجماعة ورفض قاعدة الاغلبة ومع مرور الزمن وتقيم النتائج المتوصل اليها بعد التطبيق عدد من القرارات كان مجلس الجامعة في كل مرة يصدر قرارات تفسيرية للحالات

الضرفية الراهنة ف ذلك الوقت مما انعكسة على نظام الامن العربي المشترك وحل النزاعات طرق سلمية لذلك طالبة عديد دول العربية بتعديل بنود الميثاق لكي تتماشى مع المعطيات والضروف الحالية .

2- مسالة الوحدة العربة : هذه المسالة لم تكن هدفا من اهداف الميثاق كما ان نصوصه لم تكن تضع هذا الهدف على راس الاهداف التي ينبغي ان تمثل حجر الزاوية في بناء الجامعة.

3- مسالة قاعدة الاجماع في التصويت : بالاخص مايفيد بان قراراتها ليست ملزمة لان القرار لايلزم لا من وافق عليه ، ولكم من الضروري الاخذ بمبدأ الاغلبية لانه يادي الى التزام بعض الدول بقرارات لم توافق عليها .[1] ان قاعدة الاجماع حقيقية لاتسهل مهمة الجامعة في تحقيقي اهدافها فاستبدالها بقاعدة الاغلبية في التصويت(*)من شانها ان تمكن الجامعة من التوصل الى حلول لمسال كثيرة كانت عالقة امام الجامعة

4- توسيع مهام الامين العام :[2] وذلك باعطائه دورا اساسيا في العديد من الامور التي تاخذ صفة الضرورة الاستعجالية والقاء الضوء على المسائل التي لها تاثير على قضية الامن والسلم.

5- مسالة العضوية في الجامعة : اول الشروط للعضوية في الجامعة العربية هو الغة العربية غير ان عدد من دول العالم العربي وشمال افريقية يستعملونة لغات اخرى في معاملاتهم الرسمية فمثلا تقدمة جزر القمر

[1] انظر المادة 7 من اليثاق .

*كثيرا ما يكون نظام التصويت حجر عثرة امام صدور القرارات وفاعلياتها

[2] انظر المادتين 20-21 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة .

ودولات جيبوتي بطلب الانضمام للجامعة العربية وخلال اجتماع مجلس الجامعة الذي انعقد على مستوى الوزراء الخارجة في سبتمبر 1977 قبل طلب جيبوتي واجل طلب جزر القمر وهذا ما اثار تساؤلات عن شروط قبول العضوية في الجامعة.

6- اضافة نصوص على الميثاق : ولكي تكون مواد الميثاق وموضوعاتها محقق لمتطلعات الدول العربية ومجارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذا العصر، يتطلب اضافة نصوص وغايتها الموازنة بين دول الاعضاء ، والمنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية الاجتماعية ونظم السايسية من ذلك :

- نصوص تتعلق باحترام حقوق الانسان وحرياته ؛
- نصوص توضح الغاية من العمل العربي المشترك ؛
- نصوص توضح علاقة الجامعة بالمنظمات الدولية الاخرى كالامم المتحدة ؛
- نصوص توضح موقف الجامعة من دولة اسرائيل .

المطلب الثاني:اصلاح الجامعة من خلال انشاء وتفعيل هياكيلها

اولا :انشاء محكمة عدل عربية: [1] ذكر ان المادة التاسعة عشر من الميثاق انشاء محكمةعدل عربية ،بدت محاولة انشاء المحكمة في عام 1950 عندما تم تشكيل لجنة من

[1] عزيز شكري محكمة العدل العربة المرتقبة ، مجلة الشؤون العربية ، الامانة العامة لجامعة الدولة العربة ، ع4، جوان 1981،ص70.

الاساتذة مهمتها اعداد مشروع انشاء المحكمة وفي البداية وضع نظام اساسي لها ارتكز على ثلاث مسائل هي :

1- ولاية المحكمة ، هل هي الزامة ام اختيارية ؟
2- صفة المحكمة ، هل هي محكمة قضاء، ام افتاء ؟
3- تنفيذ احكامها من سيتولاها من الاجهزة وما طرق التنفيذ ؟

قدمت مشاريع فورية ورسمية منها [1]:

1- مشروع استاذ حامد سلطان حيث كان متاثرا بالامم المتحدة
2- مشروع الاستاذ مجند شهاب الذي كلفة باعداد نظام اساسي لهذه المحكمة سنة 1973
3- مع انتقال الجامعة الى تونس دعى الامين العام الشادلي القليبي عام 1976 الى تعديل الميثاق .

في عام 1975 اوصة لجنة من الخبراء ان يشملة ميثاق الجديد للجامعة على نص يقضي بانشاء مثل هذه المحكمة وفق المبادء التالية :

1- محكمة العدل العربية هيئة قضائية للجامعة تباشر مهامها وفقا لنظام الاساسي للميثاق وملاحقه ؛
2- يكون جميع الاعضاء في الجامعة طرفا في النظام الاساسي لمحكمة العدل العربية ؛
3- احكام واجبة التنفيذ ؛

[1] نفس المرجع ،ص84.

4- للمحكمة ولاية استشارية (افتائية) .

وفي عام 1980 في شهر جانفي تقدم الدكتور محمد عزيز شكري بمشروع نظام اساسي لهذه المحكمة .

- ❖ الهيكل الاساسي للمحكمة : تتكون المحكمة من قضات من رعايا الدول الاعضاء لهم سمعة طيبة واخلاق سامية زيادة على الخبرى القضائية الواسعة اكتسبوها من خلال شغلهم في العديد من المناصب القضائية في وطنهم الام او خارجه .
- ❖ اختصاصها :
  - اختصاص قضائي: يتمثل في الدعاوي التي ترفعها اليها الدول ام المنظمات العربية .
  - اختصاص استشاري: تتمثل في اصدار الفتاوي في المسائل القانونية التي تعرض على المحكمة.

ثانيا: انشاء هيئة عسكرية لحفظ الامن والدفاع:

يقرر ميثاق الجامعة في حالة وقوع اعتداء على دولة من الدول الاعضاء او خشية وقوعه فلها ان تطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد فورا وعندها يقرر المجلس اتخاذ التدابير الازمة لرد العدوان وجائة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لسد امكنت القصور التي شابة الميثاق بالمجال الدفاعي والاقتصادي .

المطلب الثالث: اصلاح الجامعة من خلال توسيع صلحيات المجلس

لكي تكون مواقف الجامعة نافذة بشكل مثمر لابد من زيادة فعلياتها والتي تكمن في حالة المجلس وما يتعلق به من اختصاصات وصلحيات وتدابير واساليب ووضع خطط مستقبلية

وتقييم للعمل وتقويم له من اجل تلاقي النقائض والعوائق التي تحول دون تحقيق الهدف نذكر منها :

اولا: توسيع سلطات المجلس باجاد اجهزة قادرة فعالة على اداء المهام ومنحها السلطة في الشأن الذي انشأة من اجله نذكر منها :

1- مجلس الامة العربية الذي يهتم بالتخطيط وتوجيه
2- مجلس خاص بالشؤون السياسية لفض النزاعات وقمع العدوان (*) ويهتم بامور الدفاع وامن الجماعي والاقليمي .
3- مجلس خاص بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية (**) لاضهار العمل العربي المشترك .
4- لجنة خاصةمهمتها المراقبة ومتابعة عمليات التنفيذ للقرارات واللوائح الصادرة عن الجامعة .

ثانيا : توضيح الاساليب المقرر العمل بموجبها : يتوقف نجاح الموقف وما يراد تحقيقه على نجاعة الاساليب والطرق العمل عند اتخاذ القرار وعند التنفيذ ومن هذه الاساليب :

1- عند مناقشة المسالة وحيثياتها ومعرفة وجهات نظر الاعضاء فيها وان تكون بروح علمية بعيدة عن المنازعات والمهاترات .
2- الاستفادة من اراء الاغلبية التي ابدت الموقف في التاثير على الدول الاخرى .
3- اما فيما يتعلق بمواقف سابقة لم تحفظ لم تحضى بالتنفيذ الفعلي او الذي صدته عني السبيل معوقات ما .
4- ضرورة التعاون بين مجالس الجامعة ولجانها في القضايا ذات الاهتمام المشترك والاستفادة من الخبرة العلمية التي اكتتبها مجلس من المجالس .

5- ومن الاساليب الهامة في فعالية المواقف توافق الاراء بتوافر الاستعداد الذهني والارادة السابقة للاطراف المعنية .

6- تناسب الاصوات من اهم الاساليب التي تحقق الفعالية

7- اعطاء الحرية الواسعة لاعضاء المجلس او الجان عند اتخاذ التدابير

ثالثا: وضع خطط مستقبلية لكل ما يتوقع حدوثه : ان نجاح مؤسسة من المؤسسات مرتبط الدراسات والخطط المدروسة التي تقرر في القضايا المصيرية وعند وضع الخططلا بد من :

- معقولية الخطة وموافقتها للعلم والعقل .
- توضيحها وتحديدها بحيث تكون بعيدة عن العمومية والاطلاق
- قدرة مطبقها على التنفيذ
- بيان وسائل والادوات الفنية والعملية عند التطبيق

رابعا: تقسيم السياسات الخارجة للجامعة :لاتكفي الجامعة العربية بالسعي للخير المشترك لدول الاعضاء فيها وهذا ما اقره ميثاق الجامعة لكنها في الوقت نفسه تشارك في القضايا العالمية تظهر من خلال علاقات هامة في المجالات الثلاثة الاتية :

- المجال الاول : تعاونها مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى [1]: من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تحقيق السلام والامن الدوليتان على ان قضايا التنظيمات الداخلية للجامعة لا علاقة لها بالامم المتحدة لذالك فان الجامعة لم تمد الامم المتحدة بتقارير سنوية للجامعة او مايصدر عن مجلسها .

[1] محمد طلعة العتيمي ، جامعة الدول العربية ، دراسة قانونية سياسية ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، 1974 ، ص96-101.

- المجال الثاني : الحياد الايجابي وعدم الانحياز: ظهرت سياسة الحياد الاجابي وعدم الانحياز بعد مؤتمر "باندونغ1955" وقد عزز وقوى تلك السياسة ، ويبدو دور الجامعة واضحا من خلال موقفها في ازمة كوريا داخل الامم المتحدة فق امتنعة دول الجامعة ماعدا العراق عن التصويت .
- المجال الثالث: قضية فلسطين ومقاطعة اسرائيل : فقد حاربة الجامعة كافت المحاولات والمشروعات التي تضر بقضية فلسطين فهي ان نجحت في بعض المحاولات والمشروعات لكنها فشلت في البعض الاخر وتطورت القضية تطورات مختلفة .

خامسا: اعطاء المواقف مزيدا من الاهمية والدراسة والمناقشة :لتعطي اكبر مردود من الفعليات الايجابية في التطبيق والتنفيذ يتعلق ذلك بطبيعة القرارات والموضوعات التي يتناولها ومدى اهميتها واختيار الوقت المناسب لاصدار القرار مثلا القرار الصادر بشان النزاع بين دولتين من دول الاعضاء فهو هام وجر بالمناقشة وتبادل وجهات النظر واصدار كل مايتعلق بشأن فض النزاع وايقاف الاعتداء وازالت العدوان كل ذلك في وقته .

فعندئذ يكون القرار مقبولا والالتزام محققا وجري في هذا المضمار التذكير بعدم الجوء الى القوى في فض النزاعات على قدر الامكان .

خاتمة

خـــــاتمة

في خاتمة بحثنا هذا يجدر بنا في المقام الاول الحديث عن فكرة انشاء الجامعة العربية في حد ذاتها والتي كانت بايعاز بريطاني قصد تجميع الدول العربية في مؤسسة واحدة ليسهل التحكم فيها من خلال هذه الجامعة ومن جهة اخرى كانت هذه الفكرة مسايرة للفكر السياسي الحديث الذي اصطحبة موجت استقلال الدول العربية وامل هذه الاخيرة في الوحدة العربية .

غير ان هذه المنظمة الاقليمة عرفة الكثير من العوائق والمثبطات التي تعوق مسيرتها في سبيل تحقيق العمل العربي المشترك ، منه ماهو سياسي اقتصادي وتنظيمي واداري ومنها ماهو ناتج عن ضروف عربية داخلية ومنه ماهو خارجي اي بفعل ضروف اقليمية ودولية وقصد تجاوز هذه العوائق كانت هناك مبادرات لاصلاح هذه المنظمة جاء بعض في شكل رسمي من قبل الدول الاعضاء والاخر في شكل مبادرات فردية من طرف باحثين ومثقفين عرب غير ان ما استنتجناه من خلال قيامنا لهذه الدراسة ان غياب الاردة السياسية الحقيقية في اصلاح الجامعة ادت بذهاب كل الجهود مهب الريح فضلا عن حالة الانقسام بين دول الاعضاءوالتي نقلت الصراع بين الحكومات الى داخل اروقت الجامعة الامر الذي زادة من حدة الازمة التي تعيشها الجامعة .

وما يميز الوطن العربي كثرت ومنازعات الداخلية بلين دول المنظمة التي لم يعرف العالم مثيلا لها في تحصي حاصل لمجموعة من العوامل الاساسية والامنية والفكرية ناهيك عن الاسباب الاقتصادية والمالية وما تم استنتاجه من خلال تقيم دور الجامعة في فض هذه النزاعات هو نجاحها النسبي في التعامل مع هذه المعضلة كما سجلنا فشلا في تسوية بعض النزاعات وذلك لعدى اسباب نوجز منها :عدم فعالية اجهزت هذه المنظمة لما تعرفه من نقائص على عدة مستويات فميثاقها انتها عمره الافتراضي وبعض اجهزتها مجمدة تحتاجو

الى تفعيل ، كما تدعو الضرورة الى خلق ميكانيزمات جديدة لحفظ الامن وايجاد تسويات قانونية للمنازعات (جيش عربي ومحكمة العدل العربية) زيادة الى تغليب المصالح القطرية على حساب نظيرتها القومية كل هذه النقائص جعلت الجامعة جسدا بلا روح ، وبغية تفعيل اداء الجامعة بما يضمن تحقيق العمل العربي المشترك في مواجهت التحديات الداخلية والخارجية والتي من اهمها قضية التحول السياسي في الوطن العربي سوف نطرح جملة من الاقتراحات وهي :

1- ان يتم ادراج قضايا الاصلاح النظم السياسية ومسألة حقوق الانساس في الوطن العربي ضمن اولويات قيام الجامعة حتي تكون جامعة شعوب لا جامعة انظمة؛
2- تدعيم الامانة العامة،بتوسيع اختصاصاتها صلاحياتها مع التأكيد على استقلاليتها في صنع السياسات؛
3- توحيد الغايات والوسائل من اجل وحدة عربية ومصالح قومية عالية؛
4- العزم والتصميم والجدية الصادقة للاتجاه بالميثاق للتعديل؛
5- ان تكون مرجعية للمنظمات العربية التي نشأت بعد قيام الجامعة كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي؛
6- القضاء التام على النزعات العربية –العربية او العربية–الاجنبية والسهر دائما على اقامة علاقات ودية؛
7- ظهرت استحداث اجهزة وميكانيزمات داخل الجامعةقصد حفظ السلم والامن وهذا من خلال تكوين جيش عربي، كما يجب انشاء محكمة عدل عربية لحل النزاعات العربية؛
8- مواقف الجامعة وتوصياتها وما تصدره من لوائح ومجالس في تنظيمات ينبغي ان تأتي من المسؤولين من الجامعة اصحاب اختصاص لا من قادة دول الاعضاء؛

9- ان تكون القرارت تحمل صفة الجدية سواء عند صدورها او تنفيذها؛

10- تقديم مصلحة الجامعة على الانانيات والمصالح الخاصة لدولة معينة فقط؛

11- اجتناب الصراع على الزعامة ؛

12- ان تتمتع الجامعة بقدر عالي من الاستقلال الذاتي ، بسبب غلبية عنصر السيادة التي تتمسك به دول الاعضاء.

المراجع

المراجع:

1- الكتب:

- ابي عاونا جي ،النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط: الناس النفط التهديدات الامنية، ترجمة : احمد نجار ،عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع،1999.
- احمد عصمت عبد المجيد، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة ،شؤون عربية ، ع73، مارس 1993.
- احمد يوسف احمد، العرب وتحديات لبنظام الشرق الوسطي ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، مارس 1994.
- جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مركز درسات الوحدة العربية،بيروت، 1983، الطبعة الأولى.
- جميل مطر ، علي الدين هلال ، النظام لاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1986،5، ص176.
- خير الدين حسيب،مستقبل العراق:الاحتلال،المقاومة، التحري روالديموقراطية ،بيروت:مركز دراسات الوحدةالعربية،2004.
- غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل النزعات العربية،مركز الدراسات والبحوث ،2010،ص340.
- محمد رضا فودة ، الامن القومي للخليج العربي، مصر :الصلاح للدرسات السياسية ،1991،ص 35-36.
- عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر :قراءة في الواقع واشتقاق المستقبل ،الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي،2003،ص45-46.
- مجموعة باحثين ،التحديات"الشرق اوسطية" الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، مارس 1994
- مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل ، سلسلة عالم المعرفة رقم 299، الكويت،2004.مجموعة من الباحثين ، جامعة الدول العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، ابريل 1983.

- محمود ابو الوفاء محمد احمد ، الوسط في قانون المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، ط1، 1985-1986،ص641-642 .
- عبد المنعم احمد فارس ،جامعة الدول العربية ،1945-1985: دراسة تاريخية وسياسية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1، ماي 1986،ص45-57.
- محمد التازي،جامعةالدول العربية:الواقع والطموح،لبنان:مركز الدراسات تاوحدو العربية،ط 1،ص 97.
- محمد طلعة العتيمي ، جامعة الدول العربية ، دراسة قانونية سياسية ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، 1974 ، ص96-101.

2- المجلات:

- احمد الرسيدي :"جامعة الدول العربيو والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية"مجلة:المستقبل السنة الرابعة، العدد 32،اكتوبر 1981،ص83-85.
- احمد عارف الكفارنة :الاثار السياسية في النظام الاقليمي العربي ، مجاة: جامعة دمشق للعلوم القانونية ،عدد 2009،2،ص626.
- بطرس غالي بطرس، "الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية " ، مجلة السياسة الدولية ، ع36، افريل 1973، ص21 .
- جميل مطر"التجارب الوظيفية للجامعة العربية"،مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية،العدد 11، جانفي 1980.
- عزيز شكري،محكمة العدل العربية، مجلة: شؤون عربية ،العدد4، جوان 1981،ص57-70
- عمر عزالرجال ،"جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية "، مجلة: السياسة الدولية ،ع111، جانفي1993 ،ص201 .
- علي الدين هلال"الدروس والمستقبل في ازمة النظام البناني"، مجلة : السياسة الدولية، ع42،جانفي 1976،ص19.
- محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية،دراسة قانونية سياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية،1974، ص 234.

- طاه المجدوب، "الجامعة العربية والامن القومي العربي في نصف قرن "، مجلة: السياسة الدولية ، ع119، جانفي1995،ص107 .
- مراد محمد حلمي واخرون ،ندوة المستقبل العربي :"الوحدة العربية بين الواقع والامل"، مجلة: المستقبل العربي ،ع9، 1979 ص141-142.
- محمد حامي، واخرون "الوحدة العربية بين الواقع والامل "، مجلة المستقبل العربي ، العدد9 ،1979، ص142.

3- المذكرات:

- عبد الناصر هيبة "دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية " ،دراسة حالة الازمة اللبنانية ،رسالة ماجستار ،الجزائر ،معهد العلوم السياسية ،سنة1996-1997، ص132.
- محمد جديدي ،قرارات منظمات الدولية ومدى فاعليتها ، رسالة ماجستار ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، 1993، ص226وما بعدها .
- ماجدة، جامعة الدول العربية، ص147، مطوية بلا عنوان
- ابو الوفاء محمد أحمد، ملاحظات بشأن تعديل الميثاق ،مجلة الشؤون العربية ، مارس 1987.

4- مواقع الكترونية:

- الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية،
http://www.lasportal.org/wps/portal/lasor/homepage/ut/p/c5/04

ملخص المذكرة: (باللغة العربية)

انا جامعة الدول العربية تتعرض للكثير من النقد سواء من حيث ادائها او من حيث آليتها او درجة الالتزام بما تصدره من قرارات ولا شك في ان هناك جوانب قصور اساسية للجامعة لعل من اهمها ميثاقها الحالي وعدم قدرتها على تسوية النزعات العربية-العربية بالاضافة الى عدد من المشاكل الاضافية مثل الخلافات المتصاعدة وغياب المصداقية وعدم القدرة على الاتفاق .

انا الازمة التي تواجه جامعو الدول العربية هيا بالتأكيد ازمة اداء ،لا ازمة وجود لان اسباب وجودها لا تزال قائمة والاحتياج العربي لدورها لا يزال باقيا وهنا على الدول العربية ان ترتب اوضاعها بمجال يختلف عما كان عليه وليس ثمة شك في ان تطوير جامعة الدول العربية باتا امرا لازما لا غنى عنه.

الملخص باللغة الانكليزية:

Been subject a great deal , both regarding its performance and mechanism as well as well as the degree of comlince with its resolutions.Undoubtedly,there are essential shortcomings with the league, most notably its current charter and its inability to settle inter-arab disputes,inaddition to many of its extra problem such as escalating disgreement , lack of credibility,and failure of reaching consensus.

As a matter of fact,the crisi facing the Arab league is ceryainly one of performance and not of legitimacy,becaus its raison d'etre is still valid and the arabs' need for its role is still vivid.Therefore, Arab states have to settle their internal situation in a way that is different from the past, as there is little doubt that reforming the Arab league has become soindispensable that it cannot do without it if its survival to continue to defend the interests of its members is still of interest for them.